الثلاثاء 17 آذار 2020
العدد 4007 السنة الرابعة عشرة
Mardi 17 Mars 2020 no 4007 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

سوريا: عصيان معتقلي «داعش»
16

السيسي «يحجر» نفسه عن الإعلام
16

حائط صدّ يمينيّ أمام مشاورات غانتس
18

عار الجبناء... حكامًا وقضاة وعسكريين

الدولة تعفو عن جزّار الخيام [2]

كورونا يسجن العالم

- الفحوصات المخبرية: المستشفيات الخاصة تتلكّأ
- الفيروس يضرب الاقتصاد: أمل ضئيل بالشفاء
- فرنسا في «حالة حرب» والنفط دون 30 دولاراً

[4 ـ 15]

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

الدولة تعفو عن جزّار الخيام
عار الجبناء... حكاماً وقضاة وعسكريين

حسن عليق

«في عهد فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون، وفي حكومة دولة الرئيس حسان دياب، وبحضور وزيرة الدفاع زينة عكر، وبمشاركة قائد الجيش العماد جوزف عون...». كان يمكن لعبارات كهذه أن تُحفر على لوحة رخامية، لتؤرخ حدثاً عظيماً، وتُثبَّت على صخور نهر الكلب مثلاً. لكن، في عهد فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون، وفي حكومة دولة الرئيس حسان دياب، وبحضور وزيرة الدفاع زينة عكر، وبمشاركة قائد الجيش جوزف عون، وبتشجيع وتدخّل من النائب جبران باسيل وسفير لبنان في واشنطن غبريال عيسى وآخرين، تم الإفراج عن العميل عامر الفاخوري، جزّار معتقل الخيام. أوقفت السلطات اللبنانية الفاخوري، في أيلول الماضي، بعدما عاد القائد السابق لثكنة الخيام في عصابات عملاء العدو الإسرائيلي قبل تحرير الجنوب، والمسؤول العسكري لمعتقل الخيام، من الولايات المتحدة الأميركية برعاية رسمية، وبمواكبة أمنية من استخبارات الجيش، وبدبلوماسية من السفارة اللبنانية في واشنطن. أوقف بعدما افتُضِح أمر دخوله البلاد. منذ لحظة توقيفه، بدأت الضغوط الأميركية. حاول مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس التهرّب من توقيفه. لكن ضغوط الأمن العام حالت دون ذلك. سريعاً فرّ جرمانوس، وأحال الملف على معاونته القاضية منى حنقير التي ادّعت على العميل الموقوف. لم تتن الضغوط القاضية نجاة أبو شقرا عن إصدار قرار باتهامه.

فجأة، جرى «اكتشاف» إصابته بالسرطان. تزامن ذلك مع رفع أسرى محرّرين دعوى جزائية ضد الفاخوري. لكن قاضي التحقيق لم يتمكّن من استجوابه مرة واحدة. وفي كل جلسة، كانت ترد إليه برقية أمنية تقول: «تعذّر سوقه لأسباب صحية». قبل ذلك، جرى التعذّر بـ«الأسباب الأمنية» لعدم نقله إلى مكتب قاضي التحقيق في النبطية لاستجوابه. كانت الخطة توجب عدم صدور مذكرة توقيف تمنع إطلاقه لاحقاً.

لم يُترك الفاخوري ينام في زنزانة بعد ذلك. تولى الجيش حمايته كسر من أسرار الدولة. يمكن أياً كان أن يعرف خبايا المؤسسة العسكرية، لكن أحداً لم يتمكّن من الجزم بمكان وجود الفاخوري. قيل إنه في مستشفى. وقيل إنه نُقل إلى آخر. الضغوط بعقوبات، وبوقف المساعدات عن الجيش. قائد الجيش أصلاً لم يكن بحاجة إلى تهديدات. هو حريص على الفاخوري كحرص بنات الآخير عليه. يتحصّن بأن أحداً في هذه البلاد لا ينتقده. ثم اتته حصانة مضاعفة. وكيل وزارة الخارجية الأميركية دفيد هيل يزور لبنان لينقل إلى وزير الخارجية السابق جبران باسيل رسالة وحيدة: الرئيس دونالد ترامب يطلب شخصياً إطلاق سراح الفاخوري. وإذا مات في السجن، فتوقعوا أشد العقوبات. السفيرة الأميركية السابقة إليزابيت ريتشارد تزور رئيسي الجمهورية والحكومة، مطالبة بإعادة الفاخوري إلى بلادها. خليفتها، دوروثي شيا، تقدّم أوراق اعتمادها المعنونة بـ«نريد عامر الفاخوري». مدير محطة الاستخبارات المركزية الأميركية في بيروت (سي آي إيه) يجول على المسؤولين الأمنيين مستطلعاً عن الفاخوري. يجزم أحد السياسيين الجدين في فريق 14 آذار السابق بأن الفاخوري كان يعمل في جهاز أمني أميركي، وبأنه كان مكلفاً بمهمة في لبنان. يُرد عليه بأن لانغلي وأخواتها لن ترسل عميلاً إسرائيلياً إلى لبنان لتنفيذ مهمة، فيجيب: راقبوا ما يقوله مسؤولو واشنطن. تعرفون أهمية الرجل. إنهم يُعدّون قانوناً لأسباب الكونغرس يعاقب كل من تسبّب في توقيفه.

من اعتصام أمام المحكمة العسكرية أمس احتجاجاً على إطلاق الفاخوري (هيلم الموسوي)

> جهابذة المحكمة العسكرية لم يلتفتوا إلى ان جرمي الخطف والإخفاء لا يسقطان بمرور الزمن

القرار صدر أخيراً، هندسته، من خلف الستارة، وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. البيت الأبيض (ومكتب الأمن القومي ضمناً) والخارجية الأميركية والسفارة في عوكر نقلوا القرار إلى الجانب اللبناني. عاونهم في ذلك السفير اللبناني غبريال عيسى الذي زار بيروت في شباط الماضي ليبلغ رئيس الجمهورية وياسيل أن واشنطن ستفرض عقوبات على لبنان، وعلى شخصيات لبنانية، وستوقف المساعدات للجيش، إذا بقي الفاخوري موقوفاً. حرص الأميركيون على التفاصيل. اتُّخذ القرار في بعبدا، وبالتشاور مع رئيس الحكومة الذي وافق، فيما كان قائد الجيش «على الخط» مع عوكر. فوتيح حزب الله بالأمر مرتين على الأقل (مرة من قبل رئيس المحكمة العسكرية، ومرة من قبل العونيين). وفي المرتين، كان يجيب بأن هذا الأمر خط أحمر. يومها قال المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات إن الفاخوري سيموت في السجن.

لكن واشنطن تفعل ما تشاء في بيروت. تولى قائد الجيش إبلاغ رئيس المحكمة العسكرية العميد حسين عبد الله بالقرار، فيما تولى العونيون أمر القاضي بيتر جرمانوس، الفار من ملفات الفساد إلى الاستقالة. رُكّبت جلسة المحكمة العسكرية أمس، فيما المحاكم مقفلة. وقبل سريان قرار إقفال المطار، أصدرت المحكمة العسكرية، برئاسة العميد حسين عبد الله، وبإجماع أعضائها، قرار الموافقة على الدفوع الشكلية التي قدمها وكلاء الفاخوري القانونيون. التهم الموجهة إليه أسقطت. كان جرمانوس قد استبق ذلك بترك الأمر للمحكمة، ما يعني أنه لن يطلب نقض قرارها. في الحكم الذي أصدرته هذه المحكمة الاستثنائية (ولا يُعرف سبب استمرار وجودها أصلاً)، والذي لم يأت على ذكر العدو الإسرائيلي، ارتكبت المحكمة مخالفة للقانون، واضحة وصريحة ولا تحمل أي لبس. أوردت في التهم الموجهة إلى الفاخوري «تعذيب الأسير علي حمزة ومن ثم خطفه وإخفائه». وفي العبارة التي تلي، كتبت المحكمة «سقوط دعوى الحق العام بمرور الزمن العشري». جهابذة المحكمة العسكرية، الذين نفذوا الأمر السياسي الممتثل للأوامر الأميركية، لم يلتفتوا إلى أن جرمي الخطف والإخفاء لا يسقطان بمرور الزمن. فماذا لو كان علي حمزة لا يزال مخطوفاً حتى اليوم؟ القضاء الذي انتظر سنوات ليتثبّت من أن معمر القذافي قد قُتل، اعتمد على روايات شهود قالوا إنهم رأوا الفاخوري ينقل الأسير علي حمزة الذي لم يكن يتحرّك. تجاهلوا أن حمزة لا يزال في السجلات اللبنانية حياً، واسمه يرد بلا شطب في «إخراج القيد» العائلي. هذه الفضيحة، على فداحتها، شكلية للغاية مقارنة بفضيحة إطلاق الفاخوري. لكن الثانية بُنيت على الاولى.

المدعي العام التمييزي قال إنه سينقض قرار المحكمة العسكرية. «شكليات» إضافية. فقانون القضاء العسكري ينص في المادة 92 على أن نقض الحكم من قبل النيابة العامة لا يوقف تنفيذه. ماذا يعني ذلك؟ يعني أن الفاخوري حر، ولن يعود إلى السجن. ولا يستغربنّ أحد إعلاناً قريباً عن تعافيه من مرض السرطان الذي قيل إنه أصيب به، ليخرج قبل الانتخابات الأميركية في فيديو إلى جانب دونالد ترامب.

حزب الله: القضاء على محكّ الكرامة

علّق حزب الله، في بيان، على قرار المحكمة العسكرية القاضي بإطلاق العميل عامر الفاخوري، مسلطاً الضوء على «الضغوط والتهديدات الأمريكية، سراً وعلانية». لإجبار لبنان على إطلاقه مع ثبوت كل الجرائم المنسوبة إليه، ومع كل ماضيه الأسود والدموي. ويبدو أن الضغوط الأمريكية وللأسف قد أثمرت. ففي خطوة غير متوقعة، أقدمت المحكمة العسكرية على هذا القرار الخاطئ، وتجاوزت كل الآلام والجراحات بكل ما تعنيه هذه الخطوة البائسة بالنسبة إلى العدالة أولاً. وبالنسبة إلى المظلومين والمعذبين الذين ما زالت جراحات بعضهم تنزف حتى الآن».

ورأى حزب الله أن «هذا اليوم هو يوم حزين للبنان وللعدالة، وهو قرار يدعو إلى الأسف والغضب والاستنكار، وكان من الأشرف والأجدى لرئيس المحكمة العسكرية وأعضائها أن يتقدموا باستقالاتهم بدلاً من الإذعان والخضوع للضغوط التي أملت عليهم اتخاذ هذا القرار المشؤوم».

ودعا «القضاء اللبناني إلى استدراك ما فات، من أجل سمعته ونزاهته التي باتت على محك الكرامة والشرف، وكذلك من أجل حقوق اللبنانيين والمعذبين والمظلومين وكل من ضحّى في سبيل وطنه وتحرير أرضه».

سجون لبنان تشتعل: أخرجتم العميل... أخرِجونا

رضوان مرتضى

انفجر سجناء لبنان أخيراً. التصعيد التدريجي وصل إلى حدّه الأقصى. سواطير ونار وإضرابٌ مفتوح عن الطعام حتى الموت. ليل رومية كان مضيئاً. مئات السجناء انتفضوا في جميع المباني محاولين تحطيم أبواب السجن الحديدية. من مبنى السجناء المحكومين مروراً بمبنى السجناء الأحداث وصولاً إلى مبنى الإرهاب أو ذوي الخصوصية الأمنية. غضبٌ ونار في كل مكان. من رومية إلى القبة، الشعار المرفوع كان واحداً وليس جديداً. العفو العام أو الموت جوعاً. أمام كاميرات الهواتف الخلوية المهرّبة، احتشد عشرات السجناء لتشطيب أجسادهم تعبيراً عن غضبهم. الواقع المتردي في البلاد على المستوى المادي والصحّي والذي بلغ حداً غير مسبوق، كان محرّكاً للسجناء. كما أن قرار إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام بدأ الإعداد له منذ أول من أمس. عشرات الاتصالات وردت إلى وسائل الإعلام تناشد رئيس الجمهورية ميشال عون إقرار العفو العام. كذلك أعدّ السجناء بياناً موحداً لتلاوته. أُتبعت هذه الاتصالات بفيديوات مصورة للسجناء يؤدون قسم اليمين بأنهم لن يتراجعوا عن إضرابهم حتى إقرار العفو العام أو الموت جوعاً. في البداية كانت الذريعة فيروس كورونا الذي يخشى السجناء تفشيه في صفوفهم في ظل الواقع الصحي السيئ أصلاً، إلا أنّ الشرارة التي فجّرت انتفاضة السجناء كانت الكشف عن صفقة العفو عن جزّار الخيام العميل الإسرائيلي عامر الفاخوري. وقع الخبر كان صادماً على السجناء أنفسهم. لم يتوقعوا أن العميل الذي ارتكب الفظاعات وعذّب الأسرى وأجهز عليهم سيُترك حُراً بقدرة قادر، فكان لسان حالهم وصرختهم واحدة: خرج العميل القاتل فلماذا نبقى نحن في السجن؟ والقياس هنا جائرٌ حتماً. أن يرضخ لبنان لسيناتور أميركي وسفيرة أميركية ورئيس أميركي ويترك عميلاً مجرماً، فلماذا لا يرضخ قضاؤه لمطلب الاف السجناء الذين يطالبون بصوت واحد بإقرار العفو العام؟

> كان السجناء يطالبون بالإفراج عنهم بسبب كورونا، فاتى «العفو» عن الفاخوري ليزخّم غضبهم

هذا القياس أبقى السجون مشتعلة حتى ساعة متأخرة من ليل أمس. عشرات الفيديوات المصوّرة كانت تنقل مباشرة من داخل السجن. إضراب السجناء تزامن مع تحركات لأهالي السجناء المطالبين بإصدار عفو عام لإخراج جميع السجناء من جراء الأوضاع الصعبة.

بادئ الأمر كان المطلب التاسّي بباقي الدول التي أفرجت عن الاف السجناء بسبب فيروس كورونا. غير أن العفو عن العميل الفاخوري أعطى زخماً لمطالب السجناء وذويهم على حدّ سواء.

تقرير

المصارف تستولي على دولارات المودعين

> قرّرت جمعية المصارف الإقفال من 17 آذار حتى 29 منه. أعلنت البنوك «تعبئتها العامة»، مخالفة قرار مجلس الوزراء بفتح فروعها لتسيير شؤون المواطنين في هذه الأزمة. فهل تتحرّك النيابة العامة؟

ليا القزي

من الأمور «الطبيعية» في لبنان، أن تكون جمعية خاصة، لا صلاحيات قانونية لها، قادرة على تحدّي دولة بأكملها، من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، مروراً بالمؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية. تُقرّر الإجراءات التي تجدها مناسبة، مُتيقنة من أنّ «النظام» الذي بُني على قياسها لن يخرج منه أحد ينهاها عن فعلتها. بعيداً عن النقاش حول أصل وجود جمعية المصارف اللبنانية، التي ليست حتى بـ«نقابة»، يتأكّد مرة جديدة - لمَن لا يزال مُشكّكاً - أنّ أعضاءها «عصابة»، وشركاء أساسيون في النظام الاقتصادي - السياسي للبلد، وبالتالي لا إمكانية لتبرئتهم من تحمّل مسؤولية ما آلت إليه أوضاع اللبنانيين الاجتماعية والاقتصادية.

من هذا الموقع، أعلنت المصارف «التعبئة العامة» وإقفال جميع الفروع من 17 حتى 29 آذار، مُتفيّئة بحالة «التعبئة العامة» التي أعلنها مجلس الوزراء لمواجهة انتشار عدوى وباء كورونا، علماً بأنّ قرار الحكومة إقفال المؤسسات الخاصة أول من أمس استثنى «مصرف لبنان وجميع المصارف، وذلك بالحدّ الأدنى الواجب لتأمين سير العمل». قرار الإقفال تسرّب منذ أيام، حين انطلق البحث في إعلان حالة الطوارئ في البلد. وعلى هذا الأساس، أعدّت الجمعية سلفاً بيان الإقفال، من دون أن تحسب إمكانية تسريبه ووضعها «مؤقتاً» في موقف حرج. فدور انتهاء المجلس الأعلى للدفاع، وقبل انعقاد مجلس الوزراء وإعلان أيّ مقررات، تسرّب قرار «الجمعية» المُتضمّن شرحاً بضرورات الإقفال في ظلّ «حالة الطوارئ» (التي لم تُعلن) والإجراءات التي ستُتبع خلال الفترة المقبلة، وأبرزها منع خروج الدولار من حسابات المودعين... حتى «إعاشة» الـ50$ شهرياً، علماً بأنّه برز بين المصرفيين من رفض القرار واعتبره لا يتناسب مع الأوضاع المُستجدة. سارع رئيس «الجمعية» سليم صفير إلى محاولة التنصّل من البيان عبر نفيه، لكن كانت تلك «إبرة المُهدّئ» التي حقنت المصارف بها اللبنانيين، قبل أن تكشف أمس عن الخطة الأساسية بالإقفال التام للمرة الثانية في غضون أشهر قليلة. وعوض أن يكون «كورونا» دافعاً «إنسانياً» للمصارف لإعادة حساباتها، وانضمامها إلى حملة «التكافل الوطني»، وتسهيل وصول المواطنين إلى أموالهم لتأمين حاجاتهم في الفترة الراهنة، فضّلت الاستمرار في النهج نفسه: سرقة الناس والاستبداد بهم. حتى ولو تطلب ذلك وضع «الفئات الشعبية» بعضها في وجه بعض. استخدمت اتحاد نقابات موظفي المصارف، الذي أصدر أمس بياناً يطلب فيه، «حفاظاً على صحة وسلامة زملائنا المصرفيين»، أن يلتزم العاملون في الفروع بالبقاء في منازلهم «حتى عودة الأوضاع العامة إلى ما كانت عليه قبل انتشار الوباء»، مع الإشارة إلى أنّ «الاتحاد» المذكور لا يُقدم على أيّ خطوة من دون «تنسيق تام» مع جمعية المصارف، بعبارة أخرى، يُنفّذ ما يطلبه منه صفير وأعضاء الجمعية، ولكن يصمّ أذنيه عن موظفي القطاع الذين «يُخصم» من رواتبهم أو يُدفع قسمٌ منها، كما تفعل بعض المصارف حالياً، وأولئك الذين يُطردون من عملهم، فلا يصدر عنه أي بيان.

> استخدمت المصارف اتحاد نقابات موظفي المصارف لتتخذ قرارها

ثمّ صدر بيان جمعية المصارف، الذي «صدف» أنّه نسخة طبق الأصل عن البيان «المُسرّب»، ويتضمّن: 1- خدمة السحب النقدي بالليرة من أجهزة الصرّاف الآلي، 2- الاستمرار في العمل ببطاقات الدفع كما هو معتمد حالياً، 3- تأمين دفع الرواتب بالليرة، 4- تأمين العمليات التجارية المُلحّة، 5- متابعة العمل في بعض أقسام الإدارة العامة التي تؤمّن العمل مع المصارف المراسلة في الخارج.

النقطة الأهم في القرار أنّه يحصر المعاملات بالليرة، من دون أي ذكر للحسابات بالدولار. فما لم تتمكّن المصارف من فرضه سابقاً، رغم كلّ القيود التي وضعتها على عمليات السحب والتداول بالعملات الأجنبية تحديداً، وجدت في «كورونا» ضالتها لتُحقّقه. وأخيراً، تمكّنت من منع الناس من سحب دولاراتهم، حتى ولو كانت رواتب أو «أموالاً جديدة» مُحوّلة من الخارج. وهو مشروع القانون الذي كانت المصارف، بالتعاون مع حاكم البنك المركزي رياض سلامة ووزير المالية غازي وزني، تُحاول تمريره بوقف المعاملات بالدولار. وعليه، لا تترك المصارف الناس المحتاجة إلى المال إلا أمام خيار سحب الدولار من الصراف الآلي بالعملة الوطنية، وبناءً على سعر الصرف الرسمي، بعد أن تراجعت قيمة الليرة. إنها عملية «قص شعر» غير مُقنعة تفرضها المصارف، على ما تبقى من ودائع بالدولار، بعد أن بدّدت قرابة 50 مليار دولار التي يملكها المودعون.

بعد بيان الجمعية، أدلى وزني بتصريح إلى «الوكالة الوطنية» يدعو فيه النيابة العامة إلى التحرك «سريعاً في ضوء قرار جمعية المصارف المُتسرّع بالإقفال من دون الالتفات إلى تسيير مصالح الناس، ولو بالحدّ الأدنى، كما جاء في قرارات مجلس الوزراء»، لترد عليه «الجمعية» ببيان توضيحي أنّ قراراتها «مُنسجمة تماماً مع توجيهات مجلس الوزراء... وللتذكير فإنّ القطاع المصرفي يضم 27 ألف موظف، يتمتعون كسائر المواطنين بحق الحفاظ على سلامتهم وملازمة منازلهم في هذه الفترة الاستثنائية». إجراءات عديدة كان بإمكان المصارف اتخاذها عوض هذا الاستغلال الرخيص، كان تُعقّم المصارف وتُقلّل أعداد الموظفين، وتمنع دخول أكثر من عدد مُعين من الزبائن في الوقت نفسه إلى الفروع، وفرض مسافة مُعينة بين الموظفين والعملاء... وإذا ما سلمنا جدلاً بجدوى الإقفال، فلماذا لم تسمح بتزويد الصرافات الآلية بالدولارات؟

عملية «قص شعر» غير مُقنعة تفرضها المصارف، على ما تبقّى من ودائع بالدولار (هروات طحطح)

ابراهيم الأمين

سيد حسن... إنه العار!

ليس منطقياً مخاطبة أحد من أركان الدولة. كل أركان الدولة من دون استثناء. كل القضاة والعسكريين والأمنيين، وكل الوزراء والمسؤولين والنواب، وكل من له صلة بالقرار... لم يعد منطقياً، لأن من لا يقدر على تحمّل مسؤولية إدارته ووزارته ودكانته لن يقدر على تحمّل مسؤولية بلده.

من يمكن مخاطبته اليوم هو، فقط، السيد حسن نصر الله. هو الذي يجب أن يسمع الصوت عالياً، والنقد قاسياً، والصراخ الى أعلى من حناجر المحبين:

ما جرى أمس هو الجريمة الأخلاقية الأكبر، وليس مبرراً أن تمتنع المقاومة عن القيام بكل ما يجب القيام به لمنع وقوع هذه الجريمة. كان يجب إعدام الرجل ونقطة على السطر.

من يسكت عن هذه الجريمة، ومن لا يلاحق المتورطين في تفاصيلها، من كل الأجهزة المعنية، سيكون موافقاً، غداً، على جرّ أحفاد عماد مغنية ومصطفى بدر الدين الى المحاكم بجرم تقرره أميركا وينفّذه رجالها هنا.

من خاف من عقوبة مفترضة هدّدت بها أميركا رؤساء ووزراء ومسؤولين أمنيين وعسكريين وقضاة، لا يمكن ائتمانه على بقية عمرنا.

صمتنا عن كل موبقاتهم باسم الحفاظ على المقاومة وإرث الشهداء من المقاومين والأحياء، وسكتنا عن كل ما يستمرون في فعله باسم الوحدة التي تقينا شر الانقسام الذي يصيب المقاومة بسوء، وعفونا عن كل جرائمهم من أجل حماية المسيرة التي يفترض أنها اليوم في عز المواجهة...

يوم وافقنا على إصدار حكم على حبيب الشرتوني بأنه مجرم لأنه قتل رأس العملاء، وافقنا بمفعول متقدم على إعفاء العملاء من جرائم يصرّون على القيام بها...

إنه العار، والجميع عراة... والمقاومة هذه المرة في رأس القائمة.

على الغلاف

عدّاد «كورونا» 112... وثلاث حالات شفاء

معركة الفحوصات المخبرية: المستشفيات الخاصة تتلكّأ؟

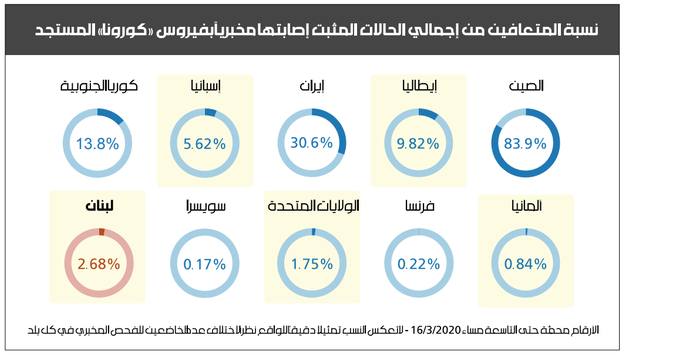

الرملة البيضا مقفرة أمس (هيثم الموسوي)

حالتا شفاء جديدتان سُجّلتا من مرض كوفيد 19. ليرتفع عدد المتعافين إلى ثلاثة، فيما أقفل «عدّاد» كورونا ليلاً على 112 إصابة. وتزامناً مع تدابير الإقفال وحظر التجوال، تتجه الأنظار نحو تكثيف إجراء الفحوصات والتحاليل المخبرية لتشخيص الفيروس بهدف المزيد من الاحتواء الذي تتطلبه عمليات الترصّد الوبائي.. حتى الآن، لا يزال الثقل على المُستشفى الحكومي. فيما تطرح تساؤلات حول سبب عدم مباشرة مُستشفيات جامعية إجراء الفحوصات وتقديم الدعم المطلوب منذ «اندلاع» الأزمة

هدية فرفور

«أوصيكم بمزيد من الفحوصات». هذه الخلاصة الأبرز التي يمكن أن تترجم إلحاح رئيس منظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غبريسوس، أمس، على إجراء أكبر قدر ممكن من الفحوصات والتحاليل المخبرية الخاصة بتشخيص فيروس «كورونا» المُستجدّ، لأنه «لا يُمكن لأحد إطفاء النيران وهو مُغمض العينين».

وفيما يرى معنيون بالشأن الصحي أن عمليات الترصّد الوبائي لا يمكن أن تستقيم من دون تكثيف إجراء الفحوصات المخبرية لما لها من أهمية كبيرة في وضع قاعدة بيانات واسعة يُتّخذ على أساسها قرارات عزل المناطق أو «تحريرها»، تشخص الأنظار نحو واقع هذه الفحوصات في لبنان في ظلّ «حصر» إجرائها بثلاثة مختبرات فقط معتمدة لدى وزارة الصحة، إلى جانب مُستشفى رفيق الحريري، صاحب «الوزر» الأكبر في معركة مواجهة الوباء على صعيدي الفحوصات واستقبال الحالات.

فإلى المُستشفى الحكومي الذي «يحصّن» وحده نصف الإصابات ويقوم حالياً بأكثر من 70% من الفحوصات، هناك مختبرات الجامعة الأميركية في بيروت ومختبرات مُستشفى أوتيل ديو «الذي يُجري فقط الفحوصات لمرضاه»، ومختبرات merieux التابع للجامعة اليسوعية، فيما لم يُباشر مُستشفى رزق إجراء الفحوصات بعد، «ويتوقع أن يباشر ذلك هذا الأسبوع»، وفق مصادر «الصحة». ووفق المعلومات، وحده مُستشفى الحريري من يقوم بإجراء الفحص مجاناً (ما يُبرّر كثافة الإقبال عليه)، فيما لم تلتزم المختبرات الأخرى «غير الجدية» (أحد المختبرات يسعّر الفحص بأكثر من 300 ألف ليرة)، ولا بمجانية الفحص للحالات الجدية.

مصادر طبية معنية بالملف الصحي استغربت ألا تكون المُستشفيات الجامعية في لبنان مجهّزة أساساً لإجراء فحوصات الـ pcr (المخصّصة للكشف عن الفيروسات)، «خصوصاً أن الكثير من الأمراض يستدعي وجود تقنية الكشف عن الحمض النووي التي يوفرها هذا النوع من الفحوصات الأساسية في الحياة الطبية الجامعية». ونبّهت من خطورة الخلل الذي يحكم واقع المُستشفيات الخاصة، في ظل عدم إمكانية «الصمود» بالاعتماد المطلق على مُستشفى رفيق الحريري الجامعي. حتى الآن، لا أرقام دقيقة بشأن عدد الفحوصات التي أُجريت. إلا أن تقديرات مصادر في دائرة الترصد الوبائي في وزارة الصحة تُشير إلى إجراء نحو 2700 فحص، وأن معدل الفحوصات اليومية حالياً يراوح بين 250 و300 فحص، نحو 200 منها تُجرى في الحريري (أكثر من 66%). هذا الضغط الهائل في ظلّ بطء اعتماد مُستشفيات ومختبرات في المناطق، بات ينعكس على موارد المستشفى المنهك، فيما تفيد المعطيات ببداية انقطاع العوازل المطلوبة لإجراء الفحص، في ظل التزايد المتوقع للإصابات.

> 66 % من الفحوصات تُجرى في «الحريري الجامعي» بسبب مجانيّتها

وكان عدد الإصابات وصل، حتى مساء أمس، إلى 112 حالة، مع تسجيل 3 حالات إضافية في مُستشفى رفيق الحريري الجامعي. وأعلن المستشفى شفاء حالتين إضافيتين، ليبلغ مجموع الحالات التي شفيت نهائياً (خلت نتائج فحوصاتها المخبرية من أي وجود للفيروس) ثلاثاً، فيما هناك، بحسب مصادر وزارة الصحة، أكثر من 15 حالة شُفي أصحابها سريرياً (زالت العوارض تماماً لكن نتائج التحاليل لا تزال تشير الى وجود الفيروس).

التقرير اليومي للمستشفى لفت أيضاً إلى أن مجموع الحالات المُشتبه في إصابتها داخل الحجر الصحي بلغ تسعاً، في انتظار نتيجة الفحص المُخبري. مُشيراً إلى أن «وضع المُصابين بالكورونا مُستقر ما عدا حالتين وضعهما حرج».

صحيح أنّ قرار الإقفال وحظر التجوال الذي اتخذه مجلس الوزراء «حكيماً»، بحسب وزير صحة سابق، في ظلّ ضعف الإمكانيات الاستشفائية والصحية، إلا أنّ هناك خطوات يجب أن تتبعها الدولة تتعلّق بخططها الاستراتيجية لضمان إجراء الفحوصات قبل مناقشة التزام الناس بتدابير الوقاية والحجر، إضافة الى ماهية آلية نقل المُقيمين في المناطق لإجراء الفحوصات في الأيام المُقبلة، وماذا عن المُستشفيات الحكومية البديلة المطلوب تجهيزها في أقرب وقت؟ وما هي الصلاحيات الممنوحة للسلطات المحلية لضبط إجراءات الوقاية ونقل المُصابين وحجم أهليتها لتولّي هذا النوع من المهمات؟

تعبئة أمنية جنوباً
جنود اليونيفيل تحت الحجر

أمال خليل

لم تحتفل الوحدة الهندية في اليونيفيل بعيد الألوان مطلع الشهر الجاري، كما اعتادت أن تفعل في مقرها في بلدة كوكبا (حاصبيا). لم تدع أهالي المنطقة وفاعلياتها التزاماً بالإجراءات الوقائية لمنع انتشار «كورونا»، قبلها في القطاع الشرقي، خفف المستشفى الميداني الصيني في سهل بلاط (مرجعيون)، من أنشطته إلى الحد الأدنى منذ اكتشاف الفيروس في بلاده، قبل وصوله إلى لبنان في 20 شباط الماضي. وعلى نحو تدريجي، تقلصت التحركات الخارجية الخدماتية ومهمات التواصل لوحدات اليونيفيل على اختلافها. بددت الإجراءات الإستباقية الأممية حال الذعر التي كادت أن تتفشى في جنوبي الليطاني من وجود حوالى 11 ألف جندي أجنبي بينهم ويتنقلون بين الجنوب وبيروت. لا سيما أن أكثرهم من الدول التي صنفت لاحقاً موبوءة، إيطاليا وفرنسا وإسبانيا. الإطمئنان حالة شائعة بين القطاعات الغربي والأوسط والشرقي لأسباب عدة، حتى الآن، لم يصب أي من الجنود بالفيروس. إذ أنهم في حالة حجر عن بلدانهم الأصلية قبل كورونا. أفراد الوحدة الصينية (مقرها الحنية قضاء صور) الموجودون في الجنوب حالياً، وصلوا في أيار الفائت أي قبل اكتشاف الفيروس بأشهر. وكان من المفترض أن يستبدلوا في أيار المقبل. وفور انتشار الفيروس، قررت قيادة الوحدة منع أي من جنودها من الحصول على إجازة للسفر إلى الصين أو غيرها. أما أفراد الوحدتين الفرنسية والإيطالية الذين يخدمون حالياً، فوصلوا في أيلول الماضي وكان من المنتظر أن يغادروا في أيار المقبل. أما الوحدة الإسبانية، فأجرت آخر تبديل في تشرين الثاني الفائت. علماً بأن معظم قيادات الوحدات العاملة، علقت عمليات تبديل جنودها الدوري منذ اندلاع الإنتفاضة الشعبية في 17 تشرين الأول الماضي وتدهور الأوضاع الأمنية. لكن ابتعاد حفظة السلام عن مواطنهم التي باتت تصدر كورونا، لم يقطع القلق نهائياً. قلق عززه الإشتباه بإصابة جندية في الوحدة الماليزية المتمركزة في بلدة معركة (قضاء صور) قبل حوالى أسبوعين، بعد عودتها من إجازة سياحية في مصر. لكن البلدية وقيادة الوحدة أكدتا

> منْع الجنود من السفر من لبنان ومن كان خارجاً لم يسمح له بالعودة

بأنها مصابة بآلام في المعدة وليس بكورونا بعد نقلها إلى مستشفى بيروت الحكومي وإخضاعها للفحص المخبري. تلك الحادثة أدت إلى فرض منع سفر الجنود من لبنان حتى إشعار آخر ومن كان خارجاً في هذه المدة لم يسمح له بالعودة.

ميدانياً، لم تعلّق اليونيفيل دورياتها العسكرية. «طبيعة المهمة لا تسمح بالحجر» وفق مصدر أمني لبناني. تلك الطبيعة استثنت حفظة السلام من خطة التعبئة الصحية العامة التي لم تأت على ذكرهم. لكن قيادة الناقورة كانت قد أعلنت تعبئتها الخاصة في مراكزها قبل تعبئة الحكومة. في جوابه على استفسارات «الأخبار»، قال الناطق الإعلامي باسم اليونيفيل أندريا تيننتي بأن «المهمة الأكثر أهمية حالياً حماية حفظة السلام التابعين لليونيفيل، سواء عسكريين أو مدنيين و المتعاقدين، فضلاً عن السكان، لمنع انتشاره». ماذا فعلت اليونيفيل؟ «منذ بداية تفشي المرض، اتخذنا جميع التدابير الاحتياطية اللازمة من أجل منع الإصابة بالفيروس بين أفراد البعثة وما زلنا نلتزم بهذه التدابير. وبعد زيادة الحالات المؤكدة في لبنان، عزّزنا التدابير المستندة إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بحذافيرها»، منها فحص حرارة الداخلين إلى المراكز والإلتزام بالتعقيم وارتداء القفازات والكمامات، فضلاً عن «نصح أفراد اليونيفيل بعدم السفر إلى المناطق أو الدول المتضررة».

بعد إعلان التعبئة الصحية العامة، لم تعد تلك التدابير كافية. تعليق دوام الموظفين خيار طبّق بين الموظفين المدنيين. «استعرضت قيادة البعثة أدوار جميع الموظفين المدنيين وتقوم بتطبيق إجراءات بديلة، بما في ذلك العمل من المنزل خلال الأسبوعين المقبلين كإجراء مؤقت». ماذا عن الجنود الذين ينفذون دوريات مؤللة وغالباً لا يحتكون بشكل مباشر بالأهالي؟ «على الرغم من الوضع الصعب، تواصل اليونيفيل تنفيذ أنشطتها العملياتية على مدار الساعة لضمان الإستقرار على طول الخط الأزرق. وقد اتخذت اليونيفيل جميع الإجراءات الاحترازية لمنع أي إصابة بالفيروس وانتشاره»، بحسب تينتي.

(علي حشيشو)

هلع في جبيل: خلية أزمة لمكافحة الوباء

رلى إبراهيم

انتشر «الهلع» في قضاء جبيل ما إن أعلن أن المواطن جان خوري الآتي من مصر، والذي نقل الى مستشفى المعونات في القضاء للمعالجة، مصاب بالكورونا وليس بالتهاب رئوي عادي. لم يستطع مسؤولية «الاستهتار بالتعامل مع الحالة وإنكار إصابته حفاظاً على سمعة المستشفى، كما عدم تقيّد العاملين فيه بأدنى شروط الوقاية. وذلك أدى الى انتشار العدوى في المستشفى». وتقول المصادر في إضافة إلى عامل نظافة، والمريض الذي كان في الغرفة نفسها مع خوري. جهّز المستشفى قسماً لاستقبال طاقمه الطبي، وتمّ عزله نهائياً عن باقي الأقسام. ثمة آراء متناقضة عن الجهة التي تتحمل مسؤولية ما آلت اليه الأوضاع في «المعونات»، فهناك من يلقي باللوم على وزارة الصحة التي اتصل بها المستشفى لسؤالها عمّا إذا كان يفترض بها إخضاعه لفحص الكورونا، فأتى الجواب بالنفي على اعتبار أن مصر جهة «غير موبوءة»، فيما البعض الآخر يحمّل إدارة المستشفى وطاقمها الطبي مسؤولية الإهمال في تطبيق إجراءات الحالة وإنكار إصابته حفاظاً على سمعة المستشفى، كما عدم تقيّد العاملين فيه بأدنى شروط الوقاية. وذلك أدى الى انتشار العدوى في المستشفى». وتقول المصادر في إضافة إلى عامل نظافة، والمريض الذي كان في الغرفة نفسها مع خوري. جهّز المستشفى قسماً لاستقبال طاقمه الطبي، وتمّ عزله نهائياً عن باقي الأقسام. ثمة آراء متناقضة عن الجهة التي تتحمل القضاء. أما من اختلطوا بخوري الذي قضى نحو 4 أيام في بلدة شامات، فعزلوا أنفسهم من دون أن يظهر على أحدهم أي عوارض حتى الساعة. في موازاة خوري الآتي من مصر، شُخّصت إصابة أخرى بالكورونا حملتها شابة أتت من لندن وتسبّبت في إصابة عدد من أفراد عائلتها. وللقصة أيضاً صيغتان، الأولى تقول إن صديق الشابة هو الذي نقل العدوى اليها بعد أن جمعتهما سهرة في منطقة البترون؛ ظهرت العوارض على الشاب فطلب من أصدقائه إجراء الفحص، وهكذا اكتشفت الشابة إصابتها. لكن الرواية الأخرى تقول إن الشابة هي التي نقلت العدوى الى صديقها خلال السهرة، ولو أنها لم تكن تعاني من أي عوارض يومها. الثابت هنا، على ما تجمع عليه المصادر، أن عائلة المصابة تكتّمت على الأمر، وحجرت نفسها في منزلها في عمشيت، لكنها اضطرت أخيراً إلى الاعلان عنها نتيجة إصابة رجل وزوجته ممّن يعملون في المكتب الاداري لشركة محطات وقود يملكها والد الشابة المصابة. على أن حالة أخرى إيجابية ثبتت أيضاً لزوجة أحد الموظفين، من دون أن تظهر على الزوج أي عوارض، فيما خضع اثنان اول من أمس للفحص، في انتظار صدور النتائج. ومساء اليوم نفسه، تم نقل حالتين في جبيل الى مستشفى الحريري، من دون أن يعرف إن كانتا مصابتين بفيروس الكورونا أو لا.

> ثمة من يقول إن استهتار مستشفى المعونات وعدم توافر معايير النظافة فيه أدّيا الى انتشار الوباء

تكاثر الحالات الإيجابية في جبيل خلال مدة زمنية قصيرة، أثار موجة من الذعر في القضاء، حيث بدأ الإهالي حالات الحجر الطوعي، واقفلت الأسواق والمحال التجارية قبل الجميع. بلديات جبيل وعمشيت وإهمج وبلاط وغيرها بدأت عمليات التعقيم وتأمين أماكن للحجر الصحي، إذا ما تضاعفت الحالات المصابة.

القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر يقومان أيضاً بالمساعدة عبر تجهيز طاقم طبي لتوعية السكان ومساعدتهم وتقديم الإرشادات اللازمة، فيما اجتمع نواب قضاءي جبيل وكسروان، الأسبوع الفائت، مع البلديات والمؤسسات لوضعها بتصرف الدولة. ويقول النائب سيمون ابي رميا لـ«الأخبار»: «إن العمل جار للبحث عن مراكز إضافية للحجر الصحي، خصوصاً للحالات التي لا تحتاج الى مستشفى، وحتى لا يُحرَم أيّ مريض بحالة حرجة من غرفة أو عناية ملائمة». لذلك، «يتم التواصل مع المؤسسات الدينية والفنادق ورجال الأعمال لإعداد بعض الأماكن الإضافية، في حال فاقت الأعداد المصابة قدرة المستشفى الحكومي في البوار».

والواقع أن لا مستشفيات حكومية في القضاءين سوى مستشفى البوار في كسروان، وهو حتى الساعة غير مجهز لاستقبال إصابات الكورونا. لكن وزير الصحة حمد حسن حرر سلفة مالية لصالح المستشفى بعد اتصال النواب به، ليتم تجهيزه بقسم لهذه الحالات مؤلف من 12 غرفة، على أن توضع أجهزة التنفس في غرفتين أو ثلاث منه. من جانبها، قدمت مطرانية جبيل أحد المراكز التابعة لها في لحفد، وهو مؤلف من 23 غرفة يجري العمل على إعدادها. وقد تأسست خلية أزمة في جبيل تضم الى جانب نوابها الثلاثة سيمون أبي رميا وزياد حواط ومصطفى الحسيني، رئيس اتحاد بلديات القضاء فادي مارتينوس ورابطة المخاتير والقائمقام نتالي مرعي الخوري ومسؤول وزارة الصحة في القضاء. تعقد هذه اللجنة اجتماعات يومية لمتابعة الإصابات وخارطة اختلاطها باخرين، للتأكد من إجراء الفحوصات للجميع والحد من انتشار الفيروس. أما في كسروان، فوُضع بعض المستشفيات القديمة على لائحة إعادة التاهيل حتى يتمكن من استقبال المرضى. وفي هذا السياق، قدّم رئيس بلدية جونية ورئيس اتحاد بلديات كسروان جوان حبيش خيمة إسعافات مجهّزة لاستقبال المرضى، وفيها فريق طبي يعمل على غربلة الحالات قبل دخولها الى المستشفى، فيما أعلن النائب الكسرواني شامل روكز تقديم مخصّصاته الشهرية كنائب في مجلس النواب الى مستشفى البوار الحكومي.

OMT

أو.أم.تي. تقدّم مبلغ ١٥٠ مليون ليرة لبنانية دعماً لطاقم العمل الطبّي، التمريضي والتطوّعي في مستشفى رفيق الحريري

انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية والواجب الإنساني والوطني، بادرت شركة OMT ممثّلةً برئيس مجلس إدارتها الأستاذ توفيق معوّض بالتبرّع لمستشفى رفيق الحريري الجامعي بمبلغ وقدره ١٥٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية وذلك تعزيزاً لقدرة الطاقم الطبي، التمريضي والتطوعي.

باسمه وباسم عائلة OMT التي تضمّ فريق عمل الشركة وشبكة وكلائها التي تتألّف من أكثر من ١٢٠٠ مركز وكيل في لبنان، وجّه رئيس مجلس إدارة OMT توفيق معوّض تحية تقدير لكلّ العاملين في المستشفى،

واعتبر أنّ هذه الخطوة هي واجب علينا جميعاً كقطاع خاص تجاه عائلاتنا، مجتمعنا ووطننا، ودعا إلى المساهمة في دعم النظام الصحي والطاقم الطبّي لتتمكّن يداً بيد من مواجهة هذا الاستحقاق الذي قد يكون الأخطر على وطننا لبنان.

على الغلاف

كورونا يصيب الاقتصاد أيضاً: أمل ضئيل بالشفاء

كورونا ينضم إلى أزمة السيولة والقيود المصرفية ليسهم في خفض الناتج المحلي بشكل دراماتيكي. كل شيء يشي بأن المحال التجارية كما المطاعم والمقاهي والنوادي تعيش أزمة وجودية. لكنها مع ذلك، تسلّم بأن لا مجال لإنقاذ هذه القطاعات قبل إنقاذ البلد من كورونا

إيلي الفرزلي

الشوارع خالية والأسواق مقفلة. المطاعم والمقاهي والحانات كذلك. ذلك أمر لم يحدث في كل الحروب التي مرّت على لبنان. في عز الانهيار المالي والاقتصادي اقتحم كورونا يوميات الناس. لم تعد المعيشة هي الأولوية بل العيش. المصائب التي ابتُلي بها اللبنانيون دفعة واحدة لا تحصى. عزاؤهم الوحيد في كورونا أنه لم يخصهم وحدهم. 161 دولة تعيش المعاناة نفسها.

التركيز على كورونا غطى على أخبار الانهيار الاقتصادي المستمر، لكن لا هذا أنتهى ولا ذاك. على العكس. كورونا لا يفتك بالبشر فقط. الاقتصاد أبرز ضحاياه أيضاً، لكن التعبئة العامة لا تشمله. الاقتصاد بكل ماسيه وإفلاساته لم يكن قد وصل إلى القعر. كورونا يقوده إلى الهاوية بسرعة فائقة. لكن مع ذلك، لم يُسمع صوت التجار أو أصحاب المصالح السياحية يتذمرون من قرار الإقفال، كما جرت العادة مع كل إضراب قطاعي ولو ليوم واحد. هؤلاء يدركون أن لا بديل من هذا القرار لوقف انتشار الفيروس. كذلك يدركون أنهم حتى لو لم يقفلوا فستكون النتيجة نفسها. اليوم الذي سبق الإقفال لم يكن أفضل حالاً. مراكز التسوق كانت مدن أشباح وستبقى، وسط توقعات بأن تمدد فترة الإقفال إلى ما بعد نهاية الشهر. تلك أزمة حقيقية. أن لا يعرف أصحاب المحال والمطاعم متى يفتحون أبوابهم يعني أن قدرة الاحتمال التي كانت قد تضاءلت بعد أزمة السحوبات النقدية، بدأت تتلاشى. يختصر رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس الوضع بالإشارة إلى أن «القطاع يحتضر». بشكل أدق، يقول إن رقم الأعمال الذي كان يصل إلى 75 مليون دولار يومياً قبل شح الدولار انخفض ما بين 95 و100 في المئة. الانخفاض كان بدأ منذ العام 2017، حينها كانت الأزمة هيكلية على حد قوله، قبل أن تتحول إلى أزمة مصيرية في العام 2019، بعد القيود المصرفية التي استتبعت بفترة إقفال طويلة، لتتحول اليوم إلى أزمة وجودية.

يدرك التجار، كما أصحاب المطاعم، أن لا شيء يمكن القيام به حالياً إلى حين احتواء الفيروس. لكنهم يأملون بدء إجراءات جدية لإنقاذ هذه القطاعات بعد انتهاء الأزمة. وبالرغم من أن أحداً لا يدرك كم ستمتد فترة الإغلاق، إلا أن ثمة اقتناع لدى التجار بأن لبنان صار حالياً فاقداً للمناعة الاقتصادية كما الصحية. الأخطر أن لا حلول في الأفق، وسط توقعات بأن تمدد فترة الإقفال إلى ما بعد نهاية الشهر. تلك أزمة حقيقية. أن لا يعرف أصحاب المحال والمطاعم متى يفتحون أبوابهم يعني أن قدرة الاحتمال التي كانت قد تضاءلت بعد أزمة السحوبات النقدية، بدأت تتلاشى. يختصر رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس الوضع بالإشارة إلى أن «القطاع يحتضر». بشكل أدق، يقول إن رقم الأعمال الذي كان يصل إلى 75 مليون دولار يومياً قبل شح الدولار انخفض ما بين 95 و100 في المئة. الانخفاض كان بدأ منذ العام 2017، حينها كانت الأزمة هيكلية على حد قوله، قبل أن تتحول إلى أزمة مصيرية في العام 2019، بعد القيود المصرفية التي استتبعت بفترة إقفال طويلة، لتتحول اليوم إلى أزمة وجودية.

يدرك التجار، كما أصحاب المطاعم، أن لا شيء يمكن القيام به حالياً إلى حين احتواء الفيروس. لكنهم يأملون بدء إجراءات جدية لإنقاذ هذه القطاعات بعد انتهاء الأزمة. وبالرغم من أن أحداً لا يدرك كم ستمتد فترة الإغلاق، إلا أن ثمة اقتناع لدى التجار بأن لبنان صار حالياً فاقداً للمناعة الاقتصادية كما الصحية. الأخطر أن لا حلول في الأفق، وسط توقعات بأن تمدد فترة الإقفال لكن التجار يأملون إيجاد صندوق خارجي يؤمن الأموال اللازمة للاستيراد تتعاون على تمويله الدول الأوروبية التي لها مصلحة في استمرار التبادل التجاري (تصدير بضائع بنحو 8 مليارات يورو إلى لبنان) والصناديق الخارجية. لا أحد يتوقع أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه. حتى شماس، الذي يعد أحد وجوه النموذج الاقتصادي، لم يعد مقتنعاً بإمكانية استمرار هذا النظام كما عُرف سابقاً. يؤكد أن المطلوب تفعيل الإنتاج المحلي وزيادة التصدير، مقابل تخفيض فاتورة الاستيراد إلى النصف، على سبيل المثال، لردم الفجوة الهائلة في الميزان التجاري.

لكنه يؤكد أيضاً أن هذا لا يعني أن ينخفض الاستيراد إلى الصفر. ذلك قد يؤدي إلى أزمة اجتماعية كبيرة، بسبب وجود 27 في المئة من القوى العاملة في القطاع التجاري. ولذلك، «علينا أن نسهم في تخفيض العجز، من دون أن نلغي مصالح قائمة على الاستيراد».

باختصار، يقول شماس إن القطاع التجاري وصل إلى حالة الموت السريري، والأمر ليس مرتبطاً بما نتج عن انتشار فيروس كورونا. لكن ما حصل أن قدرة الصمود انخفضت من أشهر إلى أسابيع، إذ إن «كل يوم إغلاق يوصلنا إلى النهاية».

بالنسبة إلى نقيب أصحاب المطاعم والمقاهي والباتيسري طوني الرامي الوضع ليس مطمئناً، والأمر يعود إلى ما قبل كورونا أيضاً. تكفي الإشارة إلى أن 785 مؤسسة سياحية أقفلت أبوابها ما بين الأول من أيلول 2019 ونهاية كانون الثاني 2020. ذلك يعود إلى ثلاثة مقومات أساسية فقدها القطاع السياحي: القدرة الشرائية، السيولة والعامل النفسي. وهي كلها أدت إلى تراجع حاد في عمل القطاع، قبل أن يضاف إليها كورونا.

785 مؤسسة سياحية اقفلت ابوابها خلال 4 اشهر (مروان بو حيدر)

بالرغم من الواقع المرير لتلك القطاعات، إلا أن الرامي لا يناقش في صوابية قرار الإقفال. يعتبر أنه لا بديل منه للمحافظة على صحة الناس والعاملين وما تبقى من سمعة القطاع، الذي يؤمن 25 ألف وظيفة من إجمالي 400 ألف وظيفة في القطاع الخاص.

ماذا بعد كورونا؟ بحسب المعطيات المتوافرة، فإن وزير السياحة يعكف بالتعاون مع العاملين في القطاع السياحي على إعداد خطط قصيرة ومتوسطة المدى لإعادة إحياء القطاع، ما إن تنتهي أزمة فيروس كورونا. على المدى القصير، يجري البحث في إمكانية تقديم إعفاءات ضريبية وتسويات مالية، مع السعي إلى إعادة جدولة القروض المصرفية. أما على المدى المتوسط، فالعمل يفترض أن يتركز على فتح وجهات سياحية جديدة وتحفيز السياحة مجدداً، على أمل العودة إلى رقم المليوني سائح سنوياً.

كل تلك الخطط تصطدم حالياً بواقع اسمه كورونا. لا مجال للعمل قبل القضاء على الوباء. فإضافة إلى الانكماش السابق على انتشار الفيروس، مع إغلاق معظم القطاعات الخدمية، صار يمكن الحديث عن أرقام تقريبية للخسائر. وإذا كان الناتج المحلي قد بلغ في العام 2019 نحو 55 مليار دولار، فهذا يعني أن الناتج المحلي اليومي يقدر بـ220 مليون دولار. صحيح أن ليس كل القطاعات تضررت من جراء الأزمة، ولا سيما منها قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والصحة، إلا أن قطاعات أخرى كالسياحة والخدمات قد شهدت تراجعات مخيفة. الرقم الأكثر تداولاً لتراجع الناتج المحلي بعد الأزمة النقدية والاقتصادية، هو كورونا، هو 10 في المئة. لكن بعد كورونا ثمة أرقام أولية تشير إلى تراجع إضافي يصل معدله إلى 30 في المئة في اليوم. هذا يعني دخلاً فائتاً يقدر بـ70 مليون دولار يومياً.

متطوعون من دون وقاية

إيلاده الغصين

في ووهان الصينيّة التي تماثلت أخيراً للشفاء، كان التطوّع سبيلاً لتعافي المدينة التي شهدت أوّل انتشار لفيروس «كورونا». دعوات التطوّع انطلقت عبر تطبيق «وي تشات» الصيني، إذ شمل الحجر المدينة بكاملها لأشهر قبل أن تنتشر أخيراً صور «انتصارها» واحتوائها للفيروس. في البداية، اعتمد المتطوّعون الصينيّون على الوقاية، عبر الكمامات والقفازات، لإيصال المصابين إلى المستشفيات أو لتوصيل الحاجيّات الطبّية والوجبات من المطاعم التي قدّمتها مجّاناً، قبل أن يحصلوا لاحقاً على بدلات الوقاية الكاملة. أمّا في بريطانيا التي انفردت بخطّة «المناعة الجماعية» التي أعلنها رئيس الوزراء وانتقدها الاختصاصيّون، فأعلنت وزارة الصحة تطويع 3 ملايين شخص لتعزيز «هيئة الخدمات الصحية الوطنية» لمواجهة الفيروس، وهي تدرس السبل القانونيّة التي تسهّل عليهم ترك أشغالهم بشكل مؤقّت للتفرّغ للتطوّع. أما في لبنان، حيث انتشرت مبادرات التطوّع المجاني عبر مواقع التواصل، فإنّ المتطوّعين يعتمدون على سبل الوقاية المتاحة بين أيديهم، من دون تدخّل ملحوظ من الحكومة أو الجمعيّات الأهليّة التي لم تسجّل إلى حينه مبادرات فاعلة. المتطوّعون للتوصيل المجاني من شبّان المناطق، أو لتعقيم المحال التجاريّة من طلاب الكيمياء في الجامعة اللبنانية، أو للمناوبة في مستشفى الحريري الجامعي من طلاب الطب في الجامعة اللبنانيّة... يحتاجون إلى شبكة أمان، لا تبدأ بتوزيع الكمامات والقفازات، بل تتعدّاها إلى تأمين البدلات الواقية غير الموجودة في المستشفيات حتى.

«مرّت تسعة أيام على التزامي الحجر، وعندما أنتهي من مدة الـ14 يوماً سأعود للمناوبة، لن أترك ولن أتخلّى عن تقديم المساعدة في هذه الأزمة التي يمرّ بها لبنان». هذا الإصرار تبديه طالبة السنة السابعة في اختصاص الطب في الجامعة اللبنانيّة، في اتّصال مع «الأخبار»، من غرفة الحجر الصحّي في أحد المستشفيات. التزامها الحجر يأتي بسبب معاينتها لمريض خلال مناوبتها في أحد المستشفيات خارج «الحريري الجامعي» وقد شُخّص لاحقاً بإصابته بفيروس «كورونا». طالبة الطبّ لم تُقسم بعد قسم أبقراط لم تخبر عائلتها أنها في الحجر، «لا أريدهم أن يقلقوا، يعرفون أنني من المتدرّبين في قسم الكورونا في مستشفى رفيق الحريري الجامعي، وأنني أحتكّ بالمصابين، لكنهم لا يعلمون أنني أتّخذ احتياط الحجر». الحجر حصل بعد تشخيصها لأحد المصابين في مستشفى آخر لا يمتلك الاحتياطات الموجودة في «الحريري الجامعي» ولا اللباس الواقي، وما زالت أمام الطالبة أيام قليلة لتنتهي من الحجر لكنّها تريد العودة. المسألة برمّتها «تعود لشخصيّة الإنسان، من واجبنا حماية أنفسنا كي لا ننقل الفيروس إلى مرضى آخرين أو إلى أهلنا، صحّة المريض تأتي في المرتبة الأولى... حتى لو لم أحلف القسم الطبّي أفكّر فيما لو كان والدي مكانه، هل أتركه؟». يناوب المتدرّبون من طلاب الطب ساعات طويلة في مستشفى الحريري، عدا عن مناوبتهم في مستشفيات أخرى، وهم يغطون غياب الأطباء الذين لديهم معاينات في الخارج أو ممن يلتزمون الحجر بسبب احتكاكهم بمصابين. تحمّل أيام الحجر الثقيلة ليس سهلاً، «الحالة النفسيّة بشعة بالعزل، تحصل على الأكل من نافذة صغيرة». من غرفة الحجر، تريد أن تشرح طالبة الطب عن الإمكانات التي يجب توافرها لمكافحة الفيروس، «لو يرى الناس ما نراه، لما كان أحد خرج من منزله... عدد هائل من البدلات التي نستخدمها مرّة واحدة، الماسك وحده كلفته 200 دولار، كل هذا مخصص لاستعمال منفرد، وعلينا بعد كل معاينة خلع البدلة بطريقة واقية ومن ثم اللجوء إلى الاستحمام والغسل وهذا مرهق أيضاً».

«نعمل بأقلّ قدرات ممكنة»، يقول أحد الموظّفين في مستشفى الحريري الجامعي، أولئك يعملون بأوقات إضافية غير مدفوعة إلى حينه ومن دون حصولهم كباقي الموظّفين في الدولة على سلسلة الرتب والرواتب. لمحة على الحاجيات كافية لاستنفار الجهات المعنيّة لتأمين حاجات المستشفى: «جُبّرت إمكانات المستشفى إلى القسم المخصص للكورونا، قام العاملون الاختصاصيّون بعمل جبّار لفصله عن المستشفى، ومع ذلك نخاف انقطاع الحاجيات الأساسيّة للاستمرار في مكافحة الفيروس... لدينا ماسك واحد مؤمّن في اليوم، وهو ليس من الماسكات ذات النوعية الواقية تماماً أي الـN95، بعض الحاجيات كالمعقّمات والصابون والمحارم نأتي بها معنا».

«صحيح أن الخوف موجود، لكنّني أفكّر بالرسالة التي تخصّصت لأجلها، هذا التطوّع يفيد المجتمع أكثر من أيّ عمل آخر الآن»، يقول طالب السنة سادسة في الطب في الجامعة اللبنانية وهو ممن تطوّعوا للمناوبة في مستشفى الحريري. «بدأنا نرى أن الناس خرجوا من جوّ المزاح وصدّقوا أن ثمة حالات موجودة بيننا، وهذا أمر جيّد، لكنّنا سنرى نتائج الاستهتار في الأسابيع المقبلة». بعد خضوعه لمحاضرات عن كيفية التعامل مع الفيروس والمشكوك بإصابتهم اتّخذ طالب الطب القرار بالتطوّع للمناوبة في قسم الكورونا في المستشفى الحكومي، «في البداية طالبتني والدتي بعدم الذهاب إلى القسم، لكنّها اقتنعت لاحقاً وقالت إنّها فخورة بي»، ويستطرد: «على الناس التزام الحجر المنزلي، عليهم تصديق حجم الأزمة والعمل معنا على احتوائها».

المتطوّعون يعتمدون على سبل الوقاية المتاحة بين أيديهم

الحريري «يحجر على نفسه» في باريس!

ميسم رزق

حين تنزل بالبلاد بليّة، يغدو أقل المتوقّع من أهل الدولة أن يكونوا على قدر المواجهة. حتى لو لم يغدُ هؤلاء في موقع المسؤولية التنفيذية، فإن ذلك لا يعني - بحسب التجربة - تنازلهم عن موقعهم في المشهد السياسي. ولأن الأزمات اختبار ميدان للقادة أو من يطرحون أنفسهم كذلك أو يُعاملون على هذا الأساس، فإن ما يمر به لبنان من حدث، قد يكون فاصلاً قياساً لإمكانياته وحدود قدراته ومقدراته، يستدعي السؤال عن حجم حضور هؤلاء في هذه الأزمة.

يفتح ذلك حديثاً عن سبب غياب رئيس تيار المُستقبل سعد الحريري عن المشهد. منذ الإعلان عن أول حالة كورونا في لبنان حتى الآن، لم يُسجّل لرئيس الحكومة السابق سوى سلسلة من التغريدات دعا فيها إلى «غلق الأبواب في وجه فيروس كورونا من أيّ دولة»، مُعتبراً أن «الخطر بات يتطلّب استنفاراً بكل المبادين الرسمية والأهلية والمنظمات المُتخصّصة والمراكز الطبية»، تاركاً لبعض نواب كتلتِه دور الهجوم على حكومة الرئيس حسان دياب وإجراءاتها في وجه وباء كورونا. فأين الحريري مِن هذه المواجهة على اعتبار أنه واحد من الممثلين الشرعيين لـ«رعية» واسعة؟ وهو الذي وعَد في آخر خطاب له في الرابع عشر من شباط بأنه لن يوفّر فرصة ووسيلة لمساعدة لبنان. «الحريري خارج البلاد. موجود في فرنسا. ولن يعود حالياً، أقله ليس قبلَ انتهاء الأزمة»، وفقاً ما يقول مُطلعون.

في هذه الفترة التي يحتاج فيها الناس إلى مَن يُساندهم ويقدّم لهم الدعم، قولاً وفعلاً، فضّل الحريري البقاء خارجاً. أما تياره فشنّ هجوماً على الحكومة وقريبها، مُستغلاً هذه الأزمة لتصفية الحسابات. وتتقدم هذه الحملة، وفقَ ما يظهر، النائبتان رولا الطبش جارودي التي اعتبرت منذ أيام أن «إجراءات الحكومة لمواجهة الكورونا مهزلة، ولا خطوات جريئة على الأرض»، وزميلتها ديما جمالي التي كانت قد استخدمت التعابير ذاتها سابقاً مغرّدة بـ«كفى لإجراءات المهزلة الحكومية». ويمعزل عن الخطوات التي قامت بها الحكومة أخيراً، ورأي تيار المُستقبل بها (نوابا وكوادر) ممن اعتبروا بدايةً أن ما تقوم به الحكومة غير كافٍ في معركة المواجهة، فهل تُعدّ التغريدات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لرئيسهم كافية للتعبير عن مساندته لجمهوره في مثل هذه الأزمة؟ طبعاً ليس مطلوباً من الحريري أن يفتح باب منزله في وادي أبو جميل للوافدين، لكن حضوره الشخصي يكفي لإشعار ناخبيه والمناصرين له بدعمه لهم.

يُحاول من في «المستقبل» التبرير لهذا الغياب بالحديث عن المبادرات التي يقوم بها نواب في التيار على مستوى مناطقهم، إضافةً إلى ما صدرَ عن التيار من أنه بتوجيه من الحريري سينظّم بالتنسيق مع «جمعية بيروت للتنمية» التي يديرها أحمد هاشمية، و«الجمعيات الصديقة في المناطق، حملة لتوزيع حصص غذائية على العائلات المحتاجة، كما يجري الإعداد لتنظيم حملة ثانية في الأيام المقبلة لتوزيع حصص مخصصة للتعقيم المنزلي كبادرة متواضعة للوقوف مع أهلنا في مواجهة الظروف المعيشية الصعبة والمشاركة في مكافحة وباء كورونا».

مع هذه الحركة، ظل بقاء الحريري خارج البلاد محطّ انتقاد من قبل مسؤولين وحتى دبلوماسيين عرب وأجانب، يقولون إن تنظيم الحملات لا يغني عن حضوره ليشارك الجميع في المسؤولية.

الحريري خارج البلاد. موجود في فرنسا. ولن يعود حالياً، أقله ليس قبل انتهاء الأزمة

(مروان طحطح)

التعليم عن بعد في «اللبنانية» لم «يقلّع» بعد

فاتن الحاج

حتى الآن، لم يجد تعميم رئيس الجامعة اللبنانية فؤاد أيوب، الخاص باستخدام التعليم عن بعد في فترة التعطيل القسري، طريقه إلى التطبيق في جامعة الـ80 ألف طالب. التعليم بواسطة الانترنت، وهو إحدى وسائل التعليم عن بعد، يواجه بصورة خاصة في الجامعة، عائق التكلفة العالية وتأثيرها المباشر على نوعية خدمة الانترنت وسرعتها. وإذا كانت الأزمة المالية دفعت الجامعة، في بداية العام الدراسي، إلى إطلاق حملة تبرعات لتسجيل طلاب فاقت أعدادهم المئات، فهل بمقدور هؤلاء تحمّل تكاليف التعلم عن بعد؟

بحسب مصادر جامعية، ليست في حوزة إدارة الجامعة معلومات دقيقة عن أوضاع هؤلاء الطلاب ومدى جهوزيتهم الأكاديمية والتقنية، ما يستدعي إعداد استبيان في هذا الخصوص على غرار كل جامعات العالم. الأساتذة في كلية العلوم وفاء نون لفتت إلى أنّ التعلم في سنوات الماستر وحتى الليسانس يكون عبر طرح الإشكاليات العلمية وخوض النقاشات حولها، وتهيئة الطلاب للبحث العلمي وكيفية ممارسة مهنة التعليم، أي أنها ليست عملية نقل معلومات. ولهذا فهي بحاجة إلى التفاعل المباشر (blackboard collaborate online classroom)، وهو أمر غير ممكن لعدم توفر الإمكانات اللوجستية والتكنولوجية اللازمة لدى الأستاذ والطالب. أما في السنوات الدراسية الأولى والثانية، والتي لا تزال عملية التعليم فيها تقتصر على نقل المعلومة، فيمكن اللجوء إلى التعلّم عن بعد (video conferencing, web conferencing, screen sharing, webinars ...)، إلا أن هناك مشكلة الأعداد الكبيرة (500 طالب في صف واحد)، وكذلك عدم تهيئة الأستاذ والطالب لهذا النوع من التعلّم والتعليم، وعدم توفر الإمكانات لدى معظم الطلاب.

الفارق بين الطالب في «اللبنانية» ونظيره في الجامعة الخاصة هو أن الأخير موجود في حيز رقمي منذ تسجيله حيث تجري 30% من العملية التعليمية بواسطة الانترنت، وبالتالي لم يتأخر طلاب بعض الجامعات الخاصة عن متابعة الصفوف «أونلاين». كما أن الهوة كبيرة في الجامعة بين أساتذة لديهم مبادرات فردية في التعليم الالكتروني، وباستطاعتهم أن يحوّلوا محتوى مقرّراتهم إلى مادة رقمية، وآخرين ليس لديهم حتى بريد الكتروني ولا يزالون يرسلون أسئلة الامتحانات بخط اليد.

اللافت أن أساتذة وطلاباً كثراً في «اللبنانية» لا يعرفون أن الجامعة دفعت أموالاً طائلة لشراء «الحيز» الذي يسمح بأن تكون لهم «إيميلات» تربطهم بمؤسستهم، وتسمح لهم بالقيام بالتعليم التفاعلي ولا سيما عبر «Microsoft teams»، أحد الأساتذة لفت إلى أنه أجرى استطلاعاً على 46 طالباً، فوجد أن ثلاثة منهم فقط لديهم بريد الكتروني مرتبط بمجال (domain) جامعتهم!

الآليات لا تزال غير واضحة، بحسب أستاذ المعلوماتية في كلية العلوم باسم حيدر، و«يجب أن يصار إلى تطبيق تعميم الرئيس من خلال اجتماعات تنسيقية بين العميد ورؤساء الأقسام في كل كلية، كي لا يبقى كل أستاذ فاتح على حسابه»، مقراً بأن التجربة لن تكون سهلة لا في «اللبنانية» ولا في الجامعات الخاصة.

نقابة المحترفين بيروت

تعديل في مواعيد دعوة الهيئات العامة للفروع لانتخابات تكميلية لمثليها في هيئة المندوبين

عملاً بالمواد ٢٢ و٢٣ و٧٥ من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمواد ٤ و٢٤ و٥٤ من النظام الداخلي دعت نقابة المهندسين الهيئات العامة لفروع النقابة السبعة المنصوص عليها في المادة ٦٦ من النظام الداخلي لانتخابات تكميلية لمثليها في هيئة المندوبين بدلاً من الذين انتهت ولايتهم في دار النقابة يوم الاحد في ٨ آذار ٢٠٢٠.

وقد وافق مجلس النقابة على الترشيحات وفقاً للنظام.

نظراً للظروف الصحية التي تمر بها البلاد ولا سيما خطر انتشار فيروس الكورونا المستجد قرر مجلس النقابة بالإجماع تأجيل هذه الانتخابات الى موعد لاحق.

حدد الموعد الجديد لإجراء الانتخاب نهار الخميس في ٣ نيسان ٢٠٢٠.

تجري عملية الانتخاب وتفتح صناديق الاقتراع ابتداء من الساعة التاسعة صباحا ولغاية الساعة الخامسة بعد الظهر حيث تقفل صناديق الاقتراع ويباشر بعملية الفرز.

يكون انعقاد الهيئة العامة لكل فرع قانونيا مهما بلغ عدد الحاضرين وتجري الانتخابات على دورة واحدة وبالأكثرية النسبية ويشارك فيها المهندسون اللبنانيون الذين سددوا كافة الرسوم السنوية عن السنة المنصرمة قبل اول اذار ٢٠٢٠.

هذا وسيقوم مجلس النقابة بمراقبة تطورات الأوضاع الصحية في البلاد لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن هذه الانتخابات.

النقيب حاد ثابت

على الغلاف

فرنسا «في حالة حرب»

ماكرون يعلن منع التنقل... إلا للضرورة

أخيراً فرضت لحظة الحقيقة نفسها على الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي وجد نفسه أمس مضطرّاً للاعتراف بأنّ بلاده في حالة حرب مع فيروس «كورونا»، ما دفعه إلى اتخاذ إجراءات، كان يتفاداها منذ بدء تفشّي الوباء

حي مونمارتر في باريس أمس (أ ف ب)

منذ بداية تفشّي فيروس «كورونا» في العالم، وفي أوروبا خصوصاً، تميّزت الإجراءات المتّخذة على المستوى الحكومي في فرنسا لاحتوائه، بـ«الخجل» حيناً، و«التردّد» أحياناً. أسباب كثيرة تقف وراء ذلك، منها السياسي ومنها الاقتصادي، أمّا الإنساني فلم يجد طريقاً إلى الحسبان إلّا مؤخّراً،

لم تشهد الفترة الماضية إجراءات ترقى إلى مستوى سرعة انتشار الوباء

عندما شعرت الحكومة بأنّ نظامها الصحّي الذي يُعدّ الأبرز والأشمل في أوروبا، بات مهدّداً أمام الارتفاع المُطرد في عدد الإصابات، وربمّا كان المثال الأبلغ على نهج التعامي المعتمد، إعلان وزارة الصحة، السبت، عن دخول البلاد في المرحلة الثالثة والأخيرة، والتي تُعدّ الأخطر في مراحل انتشار فيروس «كورونا»، دفعته إلى إعلان منع التنقّل إلا للضرورة، وتأجيل الجولة الثانية من الانتخابات. الفترة ذاتها كانت فاصلة عن تسجيل وفاة 127 شخصاً من بين أكثر من 5423 إصابة، ونقل أكثر من 400 شخص إلى المستشفى في حالة خطرة. ولكن ذلك لا يمنع من السؤال: لماذا اعتمد الرئيس الفرنسي المماطلة؟ لماذا أصرّ على إجراء الانتخابات البلدية، وتأخّر في الإعلان عن إلغاء الجولة الثانية منها؟ بمعنى آخر، لماذا أثرت الحكومة اعتماد الإجراءات التدريجية غير الناجعة، مشيعة شعوراً من الخفّة تارة، وجارّة قدميها إلى فرض إجراءات باتت حتميّة، تارة أخرى، مفضّلة بدلاً من ذلك إلقاء اللوم على المواطن «الطائش»، الذي أثر تمضية نهار مشمس في الحدائق العامة، على الحجر المنزلي الاختياري.

تصريح الرئيس إيمانويل ماكرون، أمس، بأنّ بلاده «في حالة حرب»، دفعته إلى إعلان منع التنقّل إلا للضرورة، وتأجيل الجولة الثانية من الانتخابات. الفترة ذاتها كانت فاصلة عن تسجيل وفاة 127 شخصاً من بين أكثر من 5423 إصابة، ونقل أكثر من 400 شخص إلى المستشفى في حالة خطرة. ولكن ذلك لا يمنع من السؤال: لماذا اعتمد الرئيس الفرنسي المماطلة؟ لماذا أصرّ على إجراء الانتخابات البلدية، وتأخّر في الإعلان عن إلغاء الجولة الثانية منها؟ بمعنى آخر، لماذا أثرت الحكومة اعتماد الإجراءات التدريجية غير الناجعة، مشيعة شعوراً من الخفّة تارة، وجارّة قدميها إلى فرض إجراءات باتت حتميّة، تارة أخرى، مفضّلة بدلاً من ذلك إلقاء اللوم على المواطن «الطائش»، الذي أثر تمضية نهار مشمس في الحدائق العامة، على الحجر المنزلي الاختياري.

قبل أسابيع، كان بالإمكان ربط هذا التأخير بالهواجس الاقتصادية، وحماية الشركات، لتفادي أزمة اجتماعية غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية. ولكن الآن، برزت مؤشرات أكثر سوداوية ممّا يمكن تخيّله، إن على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، مدفوعة بالعامل الأساسي، أي الصحّي. وقبل أسابيع أيضاً، كان يمكن اتخاذ الإجراءات التي اتخذها ماكرون، أمس. ولكنّ هذا الأخير فضّل التأجيل، أخذاً في الاعتبار الانتخابات البلدية التي أجريت الأحد، والتي ربّما عوّل على أن تقلب نتائجها التوقعات، وبالتالي يحقّق فيها حزبه انتصاراً ما. إلا أنّ النتائج لم تنصفه، بينما جاءت نسبة المشاركة لتكون أكبر دليل على خطأ قراره بإجرائها في وقتها، وبالتالي ضرورة تأجيل الجولة الثانية منها.

ووسط كلّ ذلك، لم يكن من المنصف أن تضع الحكومة، ومن ورائها الإعلام، اللوم على «استهتار» المواطن فقط، بينما لم تشهد الفترة الماضية إجراءات ترقى إلى مستوى سرعة انتشار الوباء. فكل ما كان قد تمخّض عن الحكومة من إجراءات، لم يتعدّ منع التجمّعات لأكثر من 100 شخص، وإغلاق متحف اللوفر وبرج إيفل، إضافة إلى إغلاق المدارس والجامعات.

فضلاً عن ذلك، عمد ماكرون إلى إشاعة شعور من الثقة والرضا. ففي العاشر من آذار، مثلاً، دعا الفرنسيين إلى تجنّب الذعر، مؤكداً أنّ بلاده لا تزال «في بداية» تفشّي الفيروس. وبعدها بثلاثة أيام، دعا مرة أخرى، إلى تجنّب الذعر، مشدداً على أنّ السلطات «منظّمة» لمواجهة الأزمة. تلا ذلك إعلان دخول فرنسا في المرحلة الثالثة والأخطر من مراحل انتشار الفيروس، ليليه إعلان آخر أكثر جدّية صدر عن مدير عام شؤون الصحة جيروم سالومون، أكّد فيه أنّ الوضع «مقلق جداً» و«يتدهور بسرعة كبيرة»، معبّراً عن قلقه من احتمال «استنفاد» قدرات المستشفيات على استقبال مرضى. سالومون قال، أمس، لإذاعة «فرانس إنتر»، إنّ «عدد الحالات بات يتضاعف كل ثلاثة أيام»، لافتاً إلى أنّ «هناك مرضى في حالة صعبة، في العناية الفائقة، ويقدر عددهم بالمئات».

المسؤول الثاني في وزارة الصحة أبدى مواجهم واضحة، تتناسب مع لحظة الحقيقة التي تقف أمامها بلاده، فأشار إلى أن «هناك مخاوف من أن تؤدي سرعة انتشار الوباء إلى استنفاد قدرات النظام الاستشفائي الفرنسي»، مشدّداً على أن «هذا ما نريد تفاديه بأي ثمن».

الأرقام كبيرة، وتدلّ على واقع صحّي مخيف، قد يتساوى قريباً مع ذاك الذي في إيطاليا أو إسبانيا. حتّى النسب التي تحملها هذه الأرقام قد تبدو أكثر إثارة للمخاوف، لا سيما أنها أظهرت أنّ أكثر من نصف المصابين الموجودين في العناية الفائقة هم تحت سنّ الستين، وإن كان ذلك يعني شيئاً، فهو أن نسبة كبيرة من الوفيات لن تطال كبار السن فقط.

(الأخبار)

أربعة من كل خمسة بريطانيين سيصابون بالعدوى

«كورونا» مستمر حتى عام 2021

أول تجربة لقاح ضد الفيروس

تلقّى عدد من المتطوعين الأميركيين لقاحاً تجريبياً للحماية من فيروس «كورونا» في معهد «كيزر» للبحوث، في مدينة سياتل (شرق الولايات المتحدة).

وسيتلقى 45 متطوعاً تراوح أعمارهم بين 18 و55 عاماً جرعتين من اللقاح خلال شهر واحد. وأكد الباحثون أن لا خوف من انتقال الفيروس الى المتطوعين، لأن الجرعة التي ستخضع للاختبار لا تضم أي أثر لـ«سارس-كوف-2». ومن المقرر أن تتواصل التجارب حتى مطلع حزيران 2021، للتأكد من سلامة اللقاح الذي أطلق عليه اسم mRNA-1273.

أفادت صحيفة «ذي غارديان البريطانية»، أمس، بأنّ كبار المسؤولين في هيئات الصحة في المملكة المتحدة يتوقّعون أن يستمرّ وباء «كورونا» حتى عام 2021، مؤدياً إلى دخول 7,9 ملايين شخص إلى المستشفيات.

ونقلت الصحيفة عن تقرير سري لوكالة الصحة العامّة في إنكلترا، أن من المرجّح أن يستمرّ فيروس «كورونا» حتى ربيع العام المقبل، متوقعاً إصابة أربعة من أصل كل خمسة أشخاص بالمرض في بريطانيا. ويعدّ هذا التقرير أول اعتراف من المسؤولين بأن المرض لن يندثر عند ارتفاع حرارة الجو، وهو ما كان يعوّل عليه الملايين من أجل التقليل من حدّة انتشار الفيروس.

وأشارت الصحيفة إلى احتمال إصابة 80% بالمرض، خلال الأشهر الـ12 المقبلة، سيحتاج 15% منهم على الأقل (حوالى 7,9 ملايين) إلى تلقّي العلاج في المستشفيات، ما سيزيد العبء على موارد خدمة الصحة الوطنية في المملكة المتحدة (NHS). وبحسب التقرير، سيُصاب حوالى نصف مليون من الخمسة ملايين، العاملين في الخدمات الطبية والخدمات الأساسية الأخرى، مثل النقل والإطفاء والرعاية الاجتماعية، بالفيروس خلال فترات الذروة المتوقعة، ما سيتسبّب في عجز كبير في تقديم هذه الخدمات.

ونقلت عن أستاذ الطب وعلم الأوبئة في جامعة «إيست أنغليا»، باول هانتر، قوله: «سيقلق الناس كثيراً عند سماعهم بأن المرض مستمرّ لمدة عام»، مضيفاً أنه «رغم أنّ هذا التقدير منطقي، إلا إنه لم يُشرح بطريقة صحيحة». ووفق توقّعات هانتر، ستقلّ معدلات الإصابة خلال فترة الصيف حتى آخر حزيران، ثم سترتفع مرة أخرى، في تشرين الثاني، كما هي الحال مع فيروس الإنفلونزا الموسمية. ولفت إلى أنّ الفيروس لن يختفي تماماً، لكن مع الوقت ستقلّ حدّته بسبب تكوين الأفراد لمناعة ضده.

وتُعرف الاستراتيجية التي تتبعها بريطانيا ضد فيروس «كورونا» بـ«مناعة القطيع»، التي تقوم فكرتها على أنه عند إصابة أكبر عدد ممكن من الناس بالمرض، سيتماثلون للشفاء، ومن ثم ستكون لديهم مناعة ضد الفيروس، وهو ما سيساعد في تحجيم المرض في النهاية. إلّا أنّه حتى تنتشر هذه المناعة سيكون الفيروس قد أصاب الملايين وقضى على الآلاف، وهو ما عرّض هذه الاستراتيجية للانتقاد من خبراء صحة. ورغم أن العلماء في جميع الدول في سباق مع الزمن لإيجاد لقاح لفيروس «كورونا»، إلّا أن «ذي غارديان» أشارت إلى أن الأمر قد يستغرق أكثر من 18 شهراً، ولن تستطيع الخدمات الصحية خلالها حماية الكثيرين من الإصابة بالمرض.

(الأخبار)

8 ملايين سيحتاجون إلى دخول المستشفيات بينهم نصف مليون عامل في النقل والخدمات الطبية

هل خرج «كورونا» من أحد مختبرات الجيش الأميركي؟

علي عواد

تتصاعد الأصوات في الصين مطالبة الولايات المتحدة بتوضيحات حول كيفية نشوء فيروس «كورونا»، بعد تغريدات للناطق باسم الخارجية الصينية تشاو ليجيان على «تويتر» لمّح فيها الى أن «الجيش الأميركي قد يكون هو من جلب الوباء إلى ووهان»، طالب خبراء صينيون البيت الأبيض بتوضيحات حول سبب إغلاق مختبر فورت ديتريك للأبحاث على الجرائم والفيروسات التابع للقيادة الطبية للجيش الأميركي في مدينة فريدريك - ماريلاند نهاية العام الماضي.

موقع «غلوبال تايمز» الصيني نقل عن خبراء صينيين إشارتهم الى مقال نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، في الخامس من آب الماضي، تحت عنوان «وقف أبحاث الجرائم المميتة في مختبر للجيش بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة»، وجاء فيه أن «مخاوف الحكومة حول السلامة في المختبر أدت إلى وقف الأبحاث التي تنطوي على ميكروبات خطيرة مثل فيروس إيبولا». وأعلن معهد البحوث الطبية للأمراض المعدية التابع للجيش في فورت ديتريك، حينها، أن الإغلاق من المحتمل أن يستمر شهوراً، وأكد أنه لم يكن هناك تهديد للصحة العامة، ولا إصابات للموظفين ولا تسرّب للمواد الخطرة خارج المختبر»، فيما أعلن مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها الأميركي CDC، في بيان يومها، إنه أمر بوقف الأبحاث في فورت ديتريك لأن المركز «لم تكن لديه أنظمة كافية لتطهير مياه الصرف الصحي» من مختبراته الأكثر أماناً. وبرّر عدم نشر معلومات أكثر حول القرار بـ«أسباب تتعلق بالأمن القومي».

ويتولى المعهد دراسة الجراثيم والسموم التي يمكن استخدامها لتهديد الجيش أو الصحة العامة، ويحقق في تفشي الأمراض، وينفذ مشاريع بحثية للجهات الحكومية والجامعات وشركات الأدوية.

وفي هذا السياق، نشر ناشطون أميركيون عريضة على الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض تطالب بتوضيحات حول السبب الحقيقي لإغلاق فورت ديتريك، وإذا ما كانت لذلك علاقة بفيروس «كورونا»، وهل غطّت السلطات الأميركية وفيات بسبب الفيروس وأدرجتها تحت خانة الوفاة بالإنفلونزا؟

إلى ذلك، أعاد الخبراء الصينيون الى الواجهة ورقة بحثية نشرها موقع مجلة «نيتشر» العلمية عام 2015، وجاء فيها أن مجموعة من العلماء نسخوا نوعاً من فيروسات كورونا بالتعاون مع الجيش الأميركي. وأوضحت أنه بعد ظهور فيروس سارس (2003-2002)، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، تهيّب العلماء من خطر حدوث حالات انتقال عبر الأنواع تؤدي إلى انتقال مرض ما وتفشيه بين البشر. لذا، درسوا مجموعات كبيرة من الخفافيش في الصين، وتبيّن لهم أنها أكبر حاضن لفيروسات كورونا، إلا أنه لا قدرة لها على الانتقال الى البشر، لأنها لا تملك «تيجاناً» خاصة يمكن لها عبرها أن ترتبط بخلايا ACE2 البشرية. لكن البحث المتواصل بين أن خفّاش «حدوة الحصان» (Horseshoe bat)، يحمل نوعاً من فيروسات كورونا-سارس قادراً على الانتقال إلى البشر، وقد سُمّي يومها فيروس SHC014-CoV. ومن أجل فهم أكبر لذلك الفيروس، نسخ العلماء وعاء الفيروس الخارجي مع التيجان الموجودة عليه، ولقّحوا به فأراً مخبرياً، فأظهرت النتائج أن الفيروس بالفعل قادر على الارتباط بخلايا ACE2 البشرية، وأنه يتكاثر تحديداً في خلايا الجهاز التنفسي البشري. وأشارت الورقة الى أنّ بعض المواد والعيّنات والمعدات المخبرية التي استخدمت في الدراسة، تمّ الحصول عليها من معهد البحوث الطبية للأمراض المعدية التابع للجيش الأميركي، علماً بأن لا دليل بعد يؤكد أنّ الفيروس الذي جُرّب على فأر المختبر هو نفسه فيروس سارس-كوف-2 المنتشر حالياً.

(أ ف ب)

هل تسهّل واشنطن القرض؟

«كورونا» يدفع طهران إلى «صندوق النقد»

زكريا أبو سليسل

أوقات كثيرة عاشتها إيران تحت العقوبات الأميركية والدولية منذ انتصار الثورة عام 1979، لكن ولا مرة أظهرت الجمهورية الإسلامية الشكوى من تبعات هذه العقوبات كما حدث أخيراً مع مواجهتها فيروس كورونا. التصريحات الإيرانية ركزت على أن العقوبات الأميركية أثرت سلبياً في قدرات البلاد في مواجهة الفيروس الذي خلّف وفق آخر إحصائية لوزارة الصحة 14991 إصابة، وصلت حالات الوفاة منها إلى 853. الحاجة دفعت طهران إلى الإقدام على خطوة غير مسبوقة في تاريخ الثورة، بإعلان محافظ «البنك المركزي»، عبد الناصر همتي، طلب بلاده قرضاً بخمسة مليارات دولار من «صندوق النقد الدولي»، بعد أن عرض الأخير مساعدة الدول الفقيرة المتضررة من «كورونا». الخطوة فاجأت كثيرين مع استمرار طهران، برغم العقوبات الأميركية المتلاحقة، في تمويل حلفائها الإقليميين، إلى جانب مواصلتها البرامج التسليحية والدفاعية، وهو ما دفع إلى السؤال: هل فعلاً تحتاج إيران، التي تصرف أموالاً طائلة لبناء القوة الداخلية والخارجية، إلى خمسة مليارات للتغلب على الوباء؟ يقول الخبير الاقتصادي الإيراني صباح زنغنة لـ«الأخبار»: «إيران بسبب الحصار لا تتمكن من استغلال أموالها وثروتها لتغطية الاحتياجات العامة للمواطنين، خاصة في حوادث طارئة كمكافحة كورونا»، مضيفاً: «ما تخصّصه طهران على صعيد بناء القوة الداخلية والخارجية لا تمكن مقارنته مع برامج ومشاريع ومشتريات دول المنطقة، فهو لا يبلغ سوى 1 ـ 10% مما تصرفه تلك الدول».

يتفق المتابع للاقتصاد الإيراني تامر بدوي مع زنغنة في أن «العقوبات المتوالية على إيران تركت معاناة كبيرة في القطاع الصحي» وغيره، لافتاً إلى أن «معدل التضخم السنوي يتجاوز عادة نمو الإنفاق على موازنة الصحة»، كما أن «العقوبات تشكل عائقاً أمام استيراد سلع ومعدات طبية كانت إيران على مدار السنوات الماضية تستورد أكثرها من دول الاتحاد الأوروبي». ويرجّح بدوي أن يكون ما تطلبه إيران من «النقد» يتجاوز جهود مكافحة «كوفيد ـ 19» إلى دعم البنية التحتية الصحية عامة وتخفيف الأعباء عن صناديق المعاشات والتأمين.

وكان المتحدث باسم «النقد الدولي»، جيري ريس، قد سارع إلى تأكيد تسلّم الصندوق الطلب الإيراني، لكنه ربط سرعة التعاطي مع طلبات الدول بمدى تماشي تلك الطلبات مع سياسات الصندوق. وبما أن نظام الدفع في هذا الصندوق يتطلب الانضمام إلى «لوائح العمل المالي» (FATF)، وفق ما ورد في مقالة في صحيفة «جيهان صنعت» الاقتصادية للأستاذ الجامعي الإيراني صلاح الدين هرسني، يجب ألّا تتوقع طهران الحصول على المليارات الخمسة. ويبدو هرسني متشدداً أكثر بطلبه من الحكومة «تقديم طلب إلى الصين بالحصول على هذا المبلغ بسبب دورها في إصابة البلاد، لكونها المنشأ... آمل أن تأخذ قيادة بلاده الأبعاد الإنسانية بالاعتبار عندما تقيّم مقترحات المساعدة الأميركية لحل أزمة كورونا، لأن قبول إيران هذا المقترح سيفتح باباً للدبلوماسية والحوار الهادف إلى حل القضايا العالقة بين إيران وأميركا».

النفط دون 30 دولاراً

واشنطن تملأ الاحتياطي الاستراتيجي

يسجّل العالم في النصف الأول من العام الجاري، «أكبر فائض معروض نفطي» في التاريخ، مردُّ ذلك إلى استعار حرب أسعار نفطٍ سعودية - روسية، لا تنفكّ تداعياتها تؤثّر سلباً على السوق. الحرب هذه معطوفة على تفاقم تفشّي الوباء العالمي «كوفيد-19»، وإعلان المملكة أنها قادرة على تحمُّل أسعار منخفضة لفترة طويلة، هوت بالأسعار إلى ما دون العتبة النفسيّة، أي 30 دولاراً للبرميل، في حين يبدو الاقتصاد العالمي في طريقه نحو ركود مؤكّد.

وتراجع سعر خام «برنت» المرجعيّ، أمس، إلى 30,22 دولاراً للبرميل، أي بنسبة 10,66% مقارنةً مع سعر الإغلاق الجمعة، وهو أقل مستوى منذ شباط 2016. وفي نيويورك، انخفض سعر خام «غرب تكساس الوسيط» بنسبة 8,04% إلى 29,18 دولاراً، ولا يزال مع ذلك أعلى من المستوى الذي بلغه الاثنين الماضي (27,34 دولاراً). وعلى وقع هذا التراجع، سجّلت بورصة أبوظبي تراجعاً بنسبة 7,8% وبورصة دبي تراجعاً بنسبة 6,2%، بعد ساعات من إعلان السلطات عن إجراءات إضافية لمواجهة «كورونا». وخسرت سوق المال السعودية، «تداول»، 5,21%، بينما فقد سهم «أرامكو» 3,14% من قيمته غداة إعلان الشركة نتائجها لعام 2019، إذ تراجعت أرباحها بنحو 20%. مع ذلك، أكّد الرئيس التنفيذي لـ«أرامكو»، أمين الناصر، أن الشركة قادرة على الاستمرار في ظلّ أسعار شديدة الانخفاض، ولفترة طويلة، مشيراً إلى أنها ستستخدم مخزوناتها لإضافة 300 ألف برميل إلى إنتاجها اليومي من الخام بهدف رفعه إلى 12,3 مليون برميل في نيسان، و«بالنسبة إلى الإنتاج في أيار، أشكّ أن يشهد أيّ اختلاف عن الشهر المقبل». وفي تقرير لها نشر أمس، قالت «أي اتش اس ماركت» إن العالم قد يكون في صدد «أكبر فائض معروض نفطي على الإطلاق»، متوقعةً أن يزيد الفائض إلى ما بين 800 مليون و1,3 مليار برميل في النصف الأول من العالم الجاري.

وبعدما تعهّد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الجمعة، بملء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي «لآخره»، مستغلاً التراجع الحاد في الأسعار، أكّد مصدر في وزارة الطاقة الأميركية، أمس، أن الولايات المتحدة قد تبدأ شراء النفط الخام المنتج محلياً لمصلحة الاحتياطي الاستراتيجي للبلاد في غضون أسبوعين، وقد تملأه خلال عدة أشهر. وتقول وزارة الطاقة إن المخزون يمكنه استيعاب 77 مليون برميل إضافية من الخام، لكن من غير الواضح كيف ستموّل الحكومة تلك المشتريات.

(الأخبار)

على الغلاف

الامور واضحة جداً في زمن «الكورونا» حيث تدعو الدول إلى عدم التجمّع. لكن في 24 تموز المقبل يفترض ان يتمّ افتتاح اضخم تجمع رياضي على وجه الارض اي دورة الالعاب الاولمبية الصيفية التي تستضيفها العاصمة اليابانية طوكيو حتى 9 آب. وبين إقامة الالعاب بشكلٍ طبيعي او ربما استثنائي لناحية الإجراءات، يبدو التأجيل امراً محتملاً. وهو ما سيترك خسائر جمّة على اليابان وعالم الرياضة والإعلام والرياضيين وبلدان كثيرة

الامور تتجه منطقياً نحو تأجيل موعد انطلاق الالعاب الاولمبية (أ ف ب)

خسائر مالية تفوق الـ 15 مليار دولار

«كورونا» يهدّد بإطفاء الشعلة الأولمبية

شربل كريّم

طرح أحد مكاتب المراهنات في بريطانيا رهاناً يحمل عنوان إلغاء الألعاب الأولمبية، وكانت المفاجأة أن احتمالات الإلغاء هي 4 مقابل 6. رقمٌ لا يمكن الاستهانة به ويعطي دلالة واضحة على أن العاب طوكيو لن تقام في ظل تفشي فيروس «كورونا» المستجدّ حول العالم.

لكن هذا الرقم العالي بحسب مكاتب المراهنات يبدو شيئاً بسيطاً أمام الأرقام المالية العالية التي رصدتها اليابان لاستضافة الحدث الرياضي الأهم الذي يقام مرةً كل أربع سنوات، والـذي سيترك تأجيله خسائر متفرقة، علماً أن مؤشرات كثيرة لا تستبعد إعادة جدولة الألعاب لتقام في سنة 2021، وهو ما يخلق مشكلة أخرى على صعيد برامج البطولات والاتحادات العالمية.

بطبيعة الحال، البرامج كلّها أصبحت في خبر كان، ومنها تلك الخاصة بالتصفيات الأولمبية التي تأجّلت كلّها، ما يعني أن الرياضات الـ 33 المندرجة ضمن الألعاب لا يمكن أن تقام في حال عدم اكتمال عقد المتأهلين في الوقت المناسب، وهي مسألة تحتاج إلى ضغط المسابقات المؤهلة في الفترة المقبلة، لكن لا يبدو حتى هذه اللحظة أن الصورة واضحة بهذا الخصوص، ما يترك قناعةً أخرى بأن الألعاب لن تقام في موعدها المحدد.

لكن ماذا لو تأجلت ألعاب طوكيو، وما هي الخسائر الاقتصادية والمالية التي ستنتج عن قرار من هذا النوع؟

يحكي دائماً أن أحد الأسباب الرئيسية التي تسبّبت بأنكاسة مالية لليونان كانت الألعاب الأولمبية -أثينا 2004، التي جعلتها ترزح تحت ديونٍ كبيرة. طبعاً الوضع يختلف في اليابان صاحبة القوة الاقتصادية المعروفة، لكن لا يجب إغفال أن هذه البلاد صرفت 12,6 مليار دولار أميركي لتنظيم الألعاب، وهو الرقم الرسمي الخاص بالدولة اليابانية، والذي يمكن أن يضاف إليها أكثر من 5 مليارات دولار من القطاع الخاص كاستثمارات ينتظر أصحابها أن تعود إليهم بارباح ملحوظة.

من هنا، فإن إلغاء العاب طوكيو ستبخّر كل هذه الأرقام وترخي بأزمةٍ حقيقية على اليابان، التي يفضّل الخبراء ألا تقبل بتنظيم العاب من دون جمهورٍ أو بعددٍ محدّد من الحضور على اعتبار أن هذا الأمر سيلحق بها خسائر لا تقلّ عن المليار دولار المتوقّع تحصيلها جراء بيع تذاكر حضور المسابقات.

إذاً استثمارات اليابانيين في خطر، وهم الذين مولّوا التحضير للألعاب من ضرائبهم التي يمكن أن تستخدم الدولة قسماً إضافياً منها لاحقاً في حال التأجيل، وذلك لتحديث منشآت أساسية كالملعب الوطني الذي كلّفها 1,43 مليار دولار، حيث لا شك في أنه بعد سنةٍ من الموعد المقرر للألعاب سيكون بحاجةٍ إلى بعض الأعمال من أجل الارتقاء إلى مستوى استضافة المسابقات الأولمبية الأساسية.

وبالحديث عن المسابقات والرياضيين والرياضيات، فإن هؤلاء المتوقّع أن يفوق عددهم الـ 11 ألفاً، صرفت عليهم دولهم مبالغ طائلة من أجل برامجهم التحضيرية، ما يعني انهم سيسجلون خسائر لا تحصى، وخصوصاً أن بعضهم لا يزال مستمراً في السير ضمن البرنامج المحدّد له، طالما انّه لا يوجد أي قرار رسمي بالتأجيل، وهو القرار الذي سيكون مبنياً على المعطيات العالمية المتوفّرة حول انتشار المرض وتفاعله الذي يبدو في أوجّ خطورته حالياً.

طبعاً هو قرارٌ عالمي لا يرتبط باليابان فقط، وخصوصاً بعدما أعلنت منظمة الصحة العالمية أن اوروبا هي بؤرة الفيروس حالياً، ما يعني أن هناك استحالة لجمع الرياضيين في القرية الأولمبية التي ستكتظ بهم، فإما احتواء الفيروس والقضاء عليه أو التأجيل انطلاقاً من اليابان الموبوءة بدورها.

وتمتد الخسائر لتشمل الإعلام، وذلك بعدما وصلت أرقام حقوق النقل التلفزيوني إلى أعلى مستوياتها، ما يلحق خسائر أيضاً باللجنة الأولمبية الدولية التي ترتكز على بيع الحقوق لتعزيز ميزانيتها، حيث تصل قيمة الحقوق إلى أكثر من 70% منها، وهي باعتها لشبكة «أن بي سي» الأميركية المعروفة مقابل 4,38 مليارات دولار لأربع دورات أولمبية، في وقت أشارت فيه التوقعات إلى أن الشبكة تنتظر أرباحاً تقارب ضعف الأرباح التي جنتها الجهة المالكة للحقوق خلال ألعاب ريو دي جانيرو عام 2016.

كذلك، فإن الاعتماد المالي الآخر للجنة الأولمبية الدولية يرتكز على الرعاة الذين يؤمّنون عبر الألعاب الأولمبية حوالى الـ 20% من ميزانيتها، وهم كما الشبكة الناقلة، لن يكون بمقدورهم ملاحقة الدولة المنظّمة قضائياً، كون انتشار الفيروس وتعطيله الألعاب الأولمبية يندرجان ضمن «الظروف القاهرة» أو الخارجة عن إرادة اليابان.

لذا يفترض الإطلالة على الإجراءات التي اتُّخذت لتجنّب خسائر إلغاء الألعاب، وهو أمر لم يحصل سوى مرة واحدة في التاريخ وكان سببه الحرب العالمية. ويختصر الإجراء الرئيسي بالتأمين على الألعاب من خلال مبلغ يقارب الـ 20 مليون دولار، رغم أنه ليس هناك أي تأكيدات حول هذا الرقم الذي لن يكون دفعه مستغرباً، وخصوصاً إذا ما أشارت الأرقام إلى دفع 14,5 مليون دولار ثمناً لبوليصة التأمين الخاصة بالعاب ريو 2016.

وهذه المعادلة تطرح المزيد من الخسائر وهذه المرة على شركات التأمين التي ستتلقى ضربة لا يستهان بها، تتخطى حتى ضربة العقود الملغاة او المجمّدة مع الرعاة الذين كانوا ينتظرون أن يحصدوا ثمن استثماراتهم التي باتت في خطر حقيقي الآن.

الخطر هو الكلمة التي تلفّ العالم أصلاً بعد وصول زائر غير مرغوب فيه ليعيث الفوضى في بلدان القارات المختلفة، حيث لا يزال ينشر الخوف ويحصد الضحايا بالمئات ويصيب الأحداث الرياضية بمقتل، وسط الآمال بأن تحرقه شعلة الألعاب الأولمبية بانطلاقها، وذلك بعدما أطفأ حماسة العالم لها خلال الخطوة التقليدية التي تمثّلت بإشعالها في اليونان قبل أيام لتجوب المعمورة بصمتٍ هذه المرّة.

> **صرفت اليابان 12,6 مليار دولار لتنظيم الألعاب، إضافة إلى 5 مليارات كاستثمارات من القطاع الخاص**

> **أيّد مدرب المنتخب الإيطالي روبرتو مانشيني تأجيل نهائيات يورو 2020 إلى عام 2021**

المنافسات المقرّرة. وقال المصدر: «لا خيار أمام ويفا: يجب تأجيل كأس أوروبا ودوري الأبطال في الوقت عينه». وتابع: «يجب أن يعود الجميع إلى الطاولة عندما تنتهي الأزمة لإعادة جدولة كل شيء. يجب عندها إعادة إعداد كل الروزنامة العالمية»

وأيّد مدرب المنتخب الإيطالي روبرتو مانشيني تأجيل النهائيات إلى عام 2021، في موقف مماثل للذي اتخذه رئيس الاتحاد غابرييلي غرافينا. ومن جهته قال رئيس الاتحاد الفرنسي نويل لو غريت: «ثمة من يريدون اللعب، وآخرون لا يريدون ذلك»، متحدثاً عن تساوٍ تقريباً بين مؤيدي كل رأي. وأضاف في تصريحات لقناة تلفزيونية فرنسية: «سيحصل نقاش، وفي نهاية اليوم الثلاثاء، سيعرف موقف ويفا بالنسبة إلى دوري الأبطال، الدوري الأوروبي (يوروبا ليغ)، والبطولة القارية»، في إشارة الى كأس أوروبا.

وبحسب التقارير، يميل التوجيه إلى إرجاء نهائيات كأس أوروبا للسماح باستكمال البطولات الوطنية والمسابقتين القاريتين في حزيران/يونيو.

مصير الموسم الكروي الأوروبي يُحدّد اليوم

سيُعقد ثلاثة اجتماعات عبر تقنية الاتصال بالفيديو (أ ف ب)

ستكون بطولة كأس أوروبا 2020 العنوان الرئيسي للاجتماع الطارئ الذي يعقده الاتحاد القاري لكرة القدم (ويفا) اليوم لتقرير مصيرها ومصير مسابقتَي الأندية (دوري الأبطال ويوروبا ليغ)، بعد تعليق منافسات اللعبة قارياً بسبب فيروس كورونا المستجدّ. ويحلول مساء الجمعة الماضي، باتت البطولات الوطنية الخمس الكبرى في القارة العجوز (ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا وإنكلترا)، والعديد غيرها، معلّقة حتى مطلع نيسان/أبريل على الأقل، بعد القيود الكبيرة التي فرضها تفشي فيروس «كوفيد-19». والإجراءات الصارمة المعتمدة للحدّ من انتشار وباء أودى بحياة أكثر من 6500 شخص حتى صباح أمس الإثنين.

وأرجأ الاتحاد القاري إلى موعد غير محدّد، ما تبقّى من مباريات إياب الدور ثمن النهائي لمسابقة دوري الأبطال، أهم مسابقات الأندية في كرة القدم، وذهاب الدور ثمن النهائي للمسابقة الرديفة «يوروبا ليغ». ويعقد ويفا اليوم اجتماعاً عبر تقنية الاتصال بالفيديو «لبحث رد كرة القدم الأوروبية على تفشي الفيروس»، بحسب ما أعلن الأسبوع الماضي.

ومن المقرّر أن يقسم الاجتماع الموسع إلى ثلاثة لقاءات منفصلة، تبدأ صباحاً بين ويفا وممثلي الأندية واللاعبين والبطولات الوطنية، يليه آخر مع الاتحادات الوطنية الـ55 الممثلة فيه، وثالث للجنة التنفيذية للاتحاد القاري يتوقع أن يصدر في أعقابه بيان شامل يحدّد التوجهات المقبلة. ويتوقع أن يرتبط مصير البطولات الوطنية أيضاً بنتيجة هذا الاجتماع الذي يأتي مع تسارع الأحداث بشأن «كوفيد-19»، ورفعه إلى مصاف الوباء العالمي من قبل منظمة الصحة العالمية.

وبحسب مصدر معنيّ بكرة القدم العالمية، يجد ويفا نفسه أمام احتمال وحيد لا ثاني له، وهو تأجيل

الـNBA تتوقّع خسارة 500 مليون دولار

أعلن مفوّض رابطة الدوري الأميركي للمحترفين لكرة السلة آدم سيلفر أن إيقاف البطولة سيستمر على الأرجح «ما لا يقل عن 30 يوماً»، أي حتى 10 نيسان/أبريل. ولم يقدم سيلفر أي إشارة حول إذا ما كانت الرابطة تفكر في تقصير الموسم العادي أو الأدوار الإقصائية، معتبراً أنه من الصعب معرفة ما هي الخيارات في هذه المرحلة. لكنه استطرد: «حتى وإن غبنا لمدة شهر، ستة أسابيع، بإمكاننا دائماً أن نعاود الموسم»، من دون أن يتطرق إلى السيناريو الأسوأ وهو إلغاء الموسم بأكمله.

لكن يبدو أن الأسابيع الستة لن تكون كافية لكي يعاود الدوري والرياضات الأخرى نشاطها في البلاد، وذلك استناداً إلى التوصيات التي صدرت عن مراكز مراقبة الأمراض في الولايات المتحدة (سي دي سي). وأوصت الأخيرة بإلغاء أو تأجيل الأحداث الرياضية و«الأحداث الكبيرة والتجمّعات الجماهيرية» الأخرى على مدى الأسابيع الثمانية المقبلة، مضيفة في بيان «الأحداث الكبيرة والتجمعات الجماعية يمكن أن تساهم في انتشار (كوفيد-19) في الولايات المتحدة عبر المسافرين الذين يحضرون هذه الأحداث وينقلون الفيروس إلى مجتمعات جديدة». وأشارت إلى أن هذه الأحداث تشمل «المؤتمرات والمهرجانات والعروض والحفلات الموسيقية والأحداث الرياضية وحفلات الزفاف وأنواعاً أخرى من التجمّعات».

ومن النواحي الاقتصادية، بدأ الموسم أصلاً بمشكلة دبلوماسية مع الصين تسبّبت بها تغريدة على تويتر لداريل موري، المدير العام لهيوستن روكتس، دعم فيها المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية في هونغ كونغ. وقدّر سيلفر في شباط/فبراير الماضي الخسائر الناتجة عن الرد الصيني على التغريدة، بما شمل مقاطعة منتجات الأندية ووقف بث مباريات الدوري، بـ«مئات الملايين الدولارات». وفي حال أُجبرت رابطة الدوري على اتخاذ قرار إلغاء الموسم المنتظم بأكمله، قد تصل الخسارة إلى حدود 500 مليون دولار بحسب تقدير جون فرومان، الأستاذ في جامعة فاندربيلت. وبحسب مجلة «فوربس»، تبلغ عائدات كل مباراة في الموسم المنتظم قرابة 1,2 مليون دولار، وتتبقى 259 مباراة قبل الأدوار الإقصائية «بلاي أوف»، ما يعني خسائر فادحة في حال اتخاذ قرار إلغاء هذه المباريات.

وفي حال أقيمت خلف أبواب موصدة في وجه الجمهور، ستصل الخسائر إلى قرابة 310 ملايين دولار من مبيعات التذاكر.

أما بالنسبة إلى الـ«بلاي أوف»، فالعائدات تبلغ مليوني دولار للمباراة الواحدة، علماً بأن كل سلسلة من المواجهات قد تصل إلى سبع مباريات (الفريق الذي يسبق منافسه للفوز بأربع من أصل سبع يتأهل إلى الدور التالي).

وفي حال اتُّخذ القرار بإقامة الـ«بلاي أوف» من دون جمهور، ستصل الخسائر إلى 160 مليون دولار من مبيعات التذاكر.

أما حول رواتب اللاعبين فإنه في حال حصول «القوة القاهرة» وتوقف الدوري يُسمح للأندية بتقليص أجور اللاعبين استناداً إلى المباريات التي لم تُقَم (عددها حالياً قرابة 15 لكل فريق في ما تبقّى من الموسم المنتظم).

توقفت الاحداث الرياضية والترفيهية كافة في الولايات المتحدة (أ ف ب)

على الغلاف

من «مصارع» أرونوفسكي إلى «روما» باولو سورنتينو: أفلام تنسيكم زمن الحجر المنزلي!

إقفال المدارس والجامعات... تسكير المطاعم والمقاهي والملاهي والحانات... إلغاء جميع المؤتمرات والاجتماعات... وقف الأعمال والأنشطة التي تضم تجمعات... الامتناع عن السفر إلا عند الضرورة... الكوكب كله في حالة شبه إغلاق، واللبنانيون في منازلهم يحجرون أنفسهم في «عصر كورونا». المشهد العام يصيب بالتوتر والقلق. قضاء 24 ساعة في المنزل حتى إشعار آخر وضع «غير طبيعي». وتغيير النمط الاجتماعي أيضاً ليس محبباً. لكن ما البديل؟ السينما! ولكن السينما بمفهومها المعتاد ليست متاحة الآن أيضاً. فما لنا إلا «السينما المنزلية» كحلّ موقت. بالرغم من أنني أرفض استبدال صالات السينما بالواقع التي تعرض أفلاماً مجانية، واقتحام «نتفليكس» ليتربع على عرش مملكة الأفلام، إلا أن هذا البديل هو المتنفّس الوحيد في «عصر كورونا». إذاً ما هي الأفلام التي يمكن مشاهدتها والاستمتاع بها وتحويلها إلى عادة يومية خلال العزل المنزلي؟ الشرط الأساسي هنا يكمن في ولوج عالم الأفلام التي تبعدنا ولو قليلاً عن حالة القلق والذعر السائدة، وتفصلنا عن الواقع... لعلها أفلام فاتتنا في السابق أو البدء بتجربة مشاهدة الأفلام للمرة الأولى... مثلاً؟ لا نريد أفلاماً متعبة، بل أعمالاً تجعلنا نفكر في لحظة لا تتطلب التفكير، ونصمت عندما يحين الحديث. هي الأفلام التي لا تعتمد على قواعد «تقييمية» معينة، بل استطاع مخرجوها تقديم سيناريوهات لقصصهم بأسلوب ممتع وجذاب. ليست أفلاماً «كورونية» بل أعمال عن الحب والعلاقات، الصداقة وصعوبات الحياة، الإنجاز وتحقيق الأهداف، أقل ما يقال عنها: أفلام تشبهنا إلى حد كبير. الأفلام التي سنتحدث عنها في هذا المقال، متوافرة على «نتفليكس»، فلنتلقّفها في انتظار الفرج!

شفيف طبارة

«إشراقة أبدية للعقل المتنوّر» ميشال غوندري/ أميركا

◄ «لقد تم مسحك من ذاكرة شخص ما». عبارة قرأتها ضمن رسائلك الإلكترونية. بمن ستفكر أولاً؟ من الذي سيمحي وجودك من حياته؟ هل وصلت إلى إجابة؟ العبارة ذاتها، قالها أحد أصدقاء المخرج الفرنسي ميشال غوندري في حوار بينهما. لحظتها، بدأ المخرج يتحويل العبارة إلى فكرة قابلة للتنفيذ، قدمها لكاتب السيناريو والمخرج تشارلي كوفمان، الذي أبدى شغفه بالقصص غير الاعتيادية. والنتيجة ترجمت على شكل فيلم مؤثر وهادئ ومثير للدهشة. فيلم حول سخافات الحب وجنون العشاق من إخراج غوندري وكتابة كوفمان. بالعودة إلى الفكرة، كم مرة أردنا محو أحداث لا نحبها من ذاكرتنا؟ وكم مرة تمنينا لو استطعنا إزالة أثر علاقات أو الام أو أشخاص من الذاكرة نفسها؟ فيلم «إشراقة أبدية للعقل المتنوّر» (2004) يحوّل المستحيل إلى حقيقة. يمنح القدرة لإزالة أشخاص أيّاً كانوا من الذاكرة. أما مستخدمو هذه التقنية، فهم أزواج وأحباء سابقون غير سعداء، يلجأون إلى عيادة متخصصة للقيام بعملية المسح.

يأخذنا الفيلم إلى ماضي العلاقة ويضعنا في الأحداث الآنية ويرمينا في نهاية العلاقة مع انبعاثات غير متوقعة للمشاعر القديمة المنسية. لن أسرد تفاصيل القصة لأن المتعة الخاصة بالفيلم هي عنصر المفاجأة، لتبقى فكرة التحكّم بالذاكرة كافية لتدخلكم عالم هذا الفيلم. يخبرنا الفيلم عن الحب من الزاوية الأكثر إيلاماً: النهاية. وإذا كان الحب غير ابدي، فمقولة «إلى الأبد» لن يبقى لها معنى. ونحن نحبّ لأنه لا يمكننا إلّا أن نحب. ولو كنا نعلم بأن للحب نهاية، فسوف نبقى نحب. وبينما يحاول جويل وكليمنتين الهروب من عالمها المحطم، نشهد تسامي حبّ لديه الشجاعة بالا ينسى، بل أن يواجه، ويحاول مرة أخرى ولا يفقد الشيء الثمين في الحياة.

في بعض الأحيان نكون سعداء فقط في رؤية فيلم ذكي، خفيف، خيالي يلامس هواجسنا منذ بداية المشهد الأول. «إشراقة أبدية للعقل المتنوّر» واحد من هذه الأفلام. قصة حب خيالية مبنية على «ماذا لو؟». غوندري وكوفمان يميلان للمزج بين السذاجة والفلسفة، في فيلم يحفز الفكر التحذيري بلغة سينمائية تخدم الفكرة فقط، من دون الوقوع في فخ سيطرة المخرج على السينما. فيلم لا يخاف شيئاً حتى لو كان «كيتش»، جريء ومبدع وجدلي بشكل كبير.

Eternal Sunshine of the Spotless Mind

«المصارع» دارين أرونوفسكي/ أميركا

◄ شعور يصعب وصفه، عندما تتلاشى الشاشة إلى اللون الأسود في فيلم «المصارع» (الأسد الذهبي، مهرجان البندقية 2008)، مع سماع الأغنية الرائعة التي تحمل الاسم نفسه للمغني بروس سبرينغتين والتي تبدأ مع النهاية. ينتابك هذا الإحساس الحاد ليس بسبب شدّة الآلام التي شاهدتها، ولكن بسبب استحالة عدم التعاطف مع مقاتل الحياة راندي «الرام» روبنسون. إنه نموذج المقاتل الذي يعيش من أجل عاطفة القتال، مشبعاً بحماسة جمهوره. المدمر الذي يتخذ من الحلبة منزلاً له... العاجز عن عيش حياة مختلفة عن تلك التي قادها على مدى أكثر من عشرين عاماً. ليس بإمكانه الظهور كشخص غير قابل للتدمير، كفرد عادي لا محارب، ولا أن يعترف بأن جسده بلفظ الأوتار الأخيرة من مسار حياته.

قصة «المصارع» ليست أصيلة بشكل خاص، وليست عن المصارعة الحرة. إنها قصة تقدم منظوراً جديداً لعالم النضال. فيلم يقدم دراما مفجعة وكئيبة وعاطفية، تحوم حول الفشل وعواقبه، توصل المشاعر الوحشية والحقيقية بسبب بطل القصة. إنه المصارع في أواخر حياته المهنية، يعيش على ماض يرافقه كظل عملاق يخيّم على حاضره. راندي (ميكي رورك في أفضل أداء له في حياته) في مواجهة وضعه الجديد بعدما أصابته مشكلة صحية خطيرة تمنعه من الاستمرار في الأمر الوحيد الذي عاش لأجله. الآن، حان الوقت لدفع الثمن. هذا الوضع يجعله يعيد التفكير في سبب وجوده، وينطلق مع القليل من الدوافع وما يكفي من الإيمان الذاتي، للقيام بتحدٍّ خاص: العودة إلى ابنته الوحيدة التي هجرها والعثور على حب يصعب تحقيقه. فيلم بشخصيات معقدة، إنسانية للغاية، محددة أكثر بتفاصيلها وإيماءاتها وحركاتها ومظهرها أكثر من كلماتها. قصة عظيمة لمقاتل كبير، بسيط، متواضع وإنساني، معاناة وسوء حظ في رحلة تذوّق المجد. درس عن العواطف والطموحات والأحلام التي غالباً ما تكون كاذبة مثل قتال شرس يتسبب في خسائر فادحة عند مواجهة الحياة.

The Wrestler

«وفاة السيد لازاريسكو» كريستي بويو/ رومانيا

◄ يصنف على أنه كوميديا سوداء ولكن «وفاة السيد لازاريسكو» (جائزة مسابقة «نظرة ما»، مهرجان كان 2005) فيلم درامي في الدرجة الأولى. فيلم عن معاناة طويلة تتخلله بعض اللحظات الفكاهية السوداء الساخرة، كي تدقع للابتسام بحرقة على البشاعة البشرية. الفيلم الثاني للمخرج الروماني كريستي بويو، والأكثر شهرة له، بعد شريان الحياة الأولى لما يسمى «الموجة الرومانية الجديدة»، تيار سينمائي اشتهر بافلامه الواقعية البسيطة. «وفاة السيد لازاريسكو» مأساة حقيقية للواقعية، فيلم يؤديه ممثلون محترفون لكنه صوّر على شكل وثائقي. فيلم جذّاب لما يبثه من أجواء الانفصال العاطفي الساخر لعالم المستشفيات والنظام الصحي الاجتماعي.

السيد لازاريسكو، يعيش وحيداً مع ثلاث قطط في منزل بلا روح في بوخارست. يعاني من صداع سيئ منذ أيام. يتقيأ دائماً، يتالم من جرحه القديم بعد عملية جراحية أجراها مؤخراً، فيشعر بضرورة استدعاء سيارة إسعاف لنقله إلى المستشفى. يبقى طوال الليل متنقلاً بين مشفى وآخر. كل مستشفى تشخص حالته بشكل مختلف، وترسله إلى مستشفى آخر بحجة عدم توافر أسرّة أو نقص في عدد الموظفين، أو غياب المعدات اللازمة، او بسبب جهل وبرودة الممرضين والأطباء. يمزج بويو في فيلمه انتقادات اجتماعية حكيمة وقاسية مع موضوع الموت والعزلة والوحدة. مفجع في صرامته. مقلق في طريقة سرده. يعمل على مستويات مختلفة بطريقة سردية وتصويرية متعبة إلى حد ما، لتصل إلى مرحلة الجمود الصادم. يؤطّر بويو المعلومات ويضعنا في اختبار شهيد العيان. يرفض الإغراءات العاطفية بل يقدم فحصاً دقيقاً لعلاقة الإنسان بالموت والشيخوخة والمرض والمخاوف التي تآكل الروح.

The Death of Mister Lazarescu

«الجمال العظيم» باولو سورنتينو/ إيطاليا

◄ مرحباً بكم في روما البرجوازية، رحلة بتذكرة من الدرجة الأولى. ملحمية، خصبة، مثيرة، ايروتيكية، ماساوية بشكل مذهل، وغالباً ما تبدو سوريالية. هذا هو الواقع، هذه هي روما للمخرج الإيطالي باولو سورنتينو. ونحن محظوظون بما يكفي لرؤيتها من خلال عينيه لمدة 3 ساعات. كومة من القصص القصيرة التي ترتبط ببعضها البعض في ذهن الرجل الأنيق جيب غامباردیلا (توني سيرفيلو)، غامباردیلا، الرجل الساحر. البرجوازي الذي يعيش الحياة الليلية الفخمة في روما لعقود من الزمن. بعد النجاح الأسطوري لروايته الوحيدة، أصبح لاعباً أساسياً في الأوساط الأدبية والاجتماعية في المدينة. لكن عندما يتزامن قدوم عيد ميلاده الخامس والستين مع صدمة الماضي، يستعرض غامباردیلا حياته بشكل غير متوقع، يعكس رؤيته على نفسه والآخرين، ويتطلع إلى ما بعد النوادي الليلية والحفلات والمقاهي من أجل العثور على روما في كل أمجادها وخلودها الجمالي العبثي الرائع. على مستوى القراءة الأولية، يمكن اعتبار «الجمال العظيم» تحديثاً لـ «لا دولتشي فيتا» لفيليني. ولكن تحفة سورنتينو تخفي العديد من المواضيع المكثفة. فيلم تمتزج فيه النكتة المضحكة بالحزن، ويغرق القلق الوجودي في الحفلات الضخمة. الشريط مبني على المفارقات: الموت بلا معنى مقابل حياة فارغة، الغنى مقابل الفقر، الالفة الحقيقية مقابل المعارف الكثيرة.

فيلم صور في شوارع وطرقات وحواري روما، وفي بيت يطل مباشرة على الكولوسيوم. الجمال في كل مكان، لم تظهر روما أبداً بهذا الجمال، خاصة عندما يسير غامباردیلا في أزقتها عند ساعات الفجر. لم تشهد جمال الحفلات إلا عندما يقيمها غامباردیلا في منزله. ولم نستمتع بأحاديث الفراغ الوجودي إلا عندما يتحدث عنها غامباردیلا. فيلم شغوف بروما ليكشف معنى الحياة، يجذب كل من يشاهده «الجمال العظيم» فيلم سينمائي يصيب بالهذيان. كلا، ليس فيلماً سينمائياً فحسب بل حالة ذهنية!

The Great Beauty

«عن الجسد والروح» إيلديكو انييدي/ المجر

◄ «عن الجسد والروح» (دب برلين الذهبي 2017) فيلم للمخرجة المجرية إيلديكو انييدي البالغة 64 عاماً. صانعة أفلام بطريقة ذكية وإبداعية، تتمتع بقدرة تكوين مشاهد ترسخ في الأذهان لتغلّف بها قصة حب مطابقة للأحلام، ولكن داخل أكثر الأماكن دموية: المسلخ. اندري، المدير المالي في مسلخ والمشلول اليد، انفصل عن زوجته، ويعيش في شبه عزلة. ليس لديه علاقات اجتماعية وهو بعيد عن زملائه. لا ينام في حال شاركه أحدهم السرير. ماريا، المسؤولة الجديدة عن الجودة في المسلخ، تبحث عن الكمال في العمل حدّ الهوس. خجولة ومصابة بالتوحد. نالت إعجاب اندري منذ اليوم الأول لها في المسلخ. حياتهما عالمان منفصلان ومتباعدان. لا أرضية مشتركة تجمعهما إلا عندما تغلبت السوريالية على واقعهما، لتختصر المسافة بينهما بشكل مفاجئ ويكتشفان بانهما يتشاركان الأحلام الليلية المتكررة يومياً. «عن الجسد والروح» هو دراسة الثنائيات. الإيماءات البشرية والأبقار المذبوحة المعلّقة للسلخ تدفع الأحداث إلى رواية رومانسية. الازدواجية بين الحلم والواقع. بين النوم واليقظة. الحياة الطبيعية والحضرية. فيلم ينتقل من الوحشية إلى الرقة. صورة هادئة لشخصيات رقيقة. ينتقل الفيلم من الواقعية إلى الروحانية والأحلام متّبعاً القناعة المطلقة. انسيابية انييدي تبني مناخات متنوعة ومبهرة، في فيلم أنيق سينمائياً يبرز التفاصيل بحساسية وجرأة لشخصيات مشوشة. لدينا أكثر من حكاية في «عن الجسد والروح». هذه المفاجأة الجميلة من المخرجة المجرية، تكمن في قصة الحب الأكثر غرابة والأكثر شاعرية. قصة مبنية على اللحظات، الالتفافات، النظرات وأيضاً التواصل الغريب الأكثر من خيالي. «عن الجسد والروح» هو تقاطع الأحلام مع الواقع بطريقة رومانسية، في حكايتين: رجال ونساء ومواشي ودماء وجلود ومسلخ. عربات تجر الماشية إلى محطتها الأخيرة بعيون خائفة منتظرة الموت المحتم. الطبيعة المثالية، والغابة المكسوة بالثلج والمسوّرة بالأنهر. غزال وظبي، هما قصة رجل وامرأة يتقابلان عند المنام ليتشاركا الحلم نفسه كل ليلة.

On Body and Soul

اقتراحات اضافية

كثيرة هي الأفلام المتوافرة على نتفليكس. الجواهر السينمائية المخبأة بين أطنان من الأفلام التجارية الفارغة. ولكن قليلة هي المساحة للكتابة عنها كلها. ما سبق هو القليل والباقي نذكر أسماءه من دون الكتابة عنه

- ►Lost in Translation - Sofia Coppola
- ►First Reformed - Paul Schrader
- ►Calvary - John Michael McDonagh
- ►Only Lovers Left Alive - Jim Jarmusch
- ►Little Men - Ira Sachs
- ►La La Land - Damien Chazelle
- ►Spirited Away - Hayao Miyazaki
- ►Dazed and Confused - Richard Linklater
- ►Goodfellas - Martin Scorsese
- ►The Godfather - Francis Ford Coppola
- ►Scarface - Brian De Palma
- ►American Honey - Andrea Arnold
- ►Seven - David Fincher
- ►The Ballad of Buster Scruggs - Coen brothers
- ►American History X - Tony Kaye
- ►The Wolf of Wall Street - Martin Scorsese
- ►The Hateful Eight - Quentin Tarantino
- ►Django Unchained- Quentin Tarantino
- ►Argo - Ben Affleck
- ►The Irishman - Martin Scorsese
- ►Casino - Martin Scorsese
- ►Birdman or (The Unexpected Virtue of Ignorance) - Alejandro G. Iñárritu
- ►The Lobster - Yorgos Lanthimos
- ►Very Big Shot - Mir-Jean Bou Chaaya
- ►What We Do in the Shadows - Jemaine Clement and Taika Waititi
- ►Clash - Mohamed Diab
- ►Roma - Alfonso Cuarón
- ►Shame – Steve McQueen
- ►2001: A Space Odyssey - Stanley Kubrick
- ►Million Dollar Baby - Clint Eastwood
- ►The Stranger - Orson Welles
- ►The Age of Innocence - Martin Scorsese
- ►She's Gotta Have It - Spike Lee

على الغلاف

حالة الطوارئ والتعبئة العامة

وسام اللحام *

أعلن مجلس الوزراء، في 15 آذار 2020، «حالة الطوارئ الصحية» والتعبئة العامة، بسبب تفشّي فيروس «كورونا» في لبنان والعالم. لا شكّ في أنّ مواجهة انتشار هذا الوباء تحتاج إلى تدابير حازمة، لكن هل يتطلّب ذلك الذهاب إلى درجة إعلان حالة الطوارئ بمفهومها القانوني المكتمل، وما ينتج عن ذلك من فرض قيود خطيرة على الحريات العامة؟ لذلك، كان لا بدّ من شرح ما هو الفهم القانوني الصحيح لحالة الطوارئ والتعبئة العامة، وما هي التداعيات التي تنجم عن إعلانها في ظلّ التشريعات اللبنانية النافذة.

حالة الطوارئ، هي نظام قانوني تضعه السلطات العامة موضع التنفيذ من أجل مواجهة ظروف استثنائية، والسماح لها باتخاذ تدابير لا يمكن تطبيقها عادة من ضمن الإطار القانوني العادي. وبالتالي، لا بدّ من التأكيد أنّ حالة الطوارئ لا تؤدّي إلى تعليق النظام القانوني، لكن إلى توسيعه، كون التدابير التي يتمّ اتخاذها تظلّ خاضعة للرقابة القضائية، ولا سيما رقابة مجلس شورى الدولة الذي يعود له تقدير في كل حالة مدى توافق تلك الإجراءات مع القوانين النافذة والضرورة الناجمة عن الظرف الاستثنائي. وهذا ما ذهب إليه مجلس شورى الدولة، إذ اعتبر التالي: «وحيث أنه لكي تتوفر الظروف الاستثنائية، يجب أولاً أن تكون هذه الظروف استثنائية حقاً، وللقاضي في هذا الصدد حق التقدير الواسع، وقد اعتبر الاجتهاد الفرنسي ظروفاً استثنائية التعبئة العامة، الحرب، التهديد بإضراب عام في المرافق العامة، الثورة الداخلية، وثانياً أن تكون المصلحة العامة أملت اتخاذ التدبير المشكوّ منه، ويتوفر هذا العنصر متى كانت الغاية من التدبير صيانة الأمن العام، وأخيراً أن تكون الإدارة مضطرّة لاتخاذ هذا التدبير توصلاً إلى الهدف المقصود» (قرار رقم 1227 تاريخ 1963/8/1).

عرف لبنان، منذ الانتداب وحتى اليوم، مجموعة من التشريعات التي تنظم حالة الطوارئ كان أوّلها القرار رقم 3/S، الصادر في 10 كانون الثاني 1925، ومن ثم القرار رقم 34 الصادر في 8 شباط 1936. وقد نصّت هذه القرارات، على نقل صلاحيات السلطات المحلية إلى المفوّض السامي الفرنسي، كي يمارسها مباشرة في حالة تعرّض أمن البلاد للخطر.

بعد الاستقلال، صدر المرسوم الاشتراعي رقم 27 تاريخ 16 شباط 1953، والذي ألغى التشريعات السابقة واستعاض عنها بأحكام جديدة ترعى إعلان حالة الطوارئ، واضعاً الأسس القانونية التي ما زالت قائمة حتى اليوم بحيث بات إعلان حالة الطوارئ يتمّ بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء. وعقب اندلاع حرب حزيران بين إسرائيل والدول العربية، صدر في 5 آب 1967 المرسوم الاشتراعي رقم 52، الذي أعاد تنظيم الأحكام التي ترعى إعلان حالة الطوارئ، وهو التشريع الذي لا يزال نافذاً في لبنان، علماً بأنّ التعديلات التي أدخلت على الدستور عام 1990، جعلت إعلان حالة الطوارئ من المواضيع الأساسية التي تحتاج، وفقاً لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة 65 من الدستور، إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء.

حدّدت المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي 52، الأسباب التي تؤدي إلى إعلان حالة الطوارئ أو المنطقة العسكرية، وذلك «عند تعرّض البلاد لخطر مداهم ناتج عن حرب خارجية أو ثورة مسلّحة أو أعمال أو اضطرابات تهدّد النظام العام والأمن، أو عند وقوع أحداث تأخذ طابع الكارثة»، بينما نصّت المادة الثالثة على النتائج المترتبة فور إعلان حالة الطوارئ أو المنطقة العسكرية، بحيث «تتولّى السلطة العسكرية العليا صلاحية المحافظة على الأمن، وتوضع تحت تصرّفها جميع القوى المسلّحة، ويفهم بذلك قوى الأمن الداخلي والأمن العام والجمارك ورجال القوى المسلّحة في الموانئ والمطارات ومخافر الأحراج وفي وحدات الحراسة المسلّحة ومفارزها بمن فيهم رجال الإطفاء، وتقوم هذه القوى بواجباتها الأساسية وفقاً لقوانينها الخاصة وتحت إمرة القيادة العسكرية العليا».

تؤدّي حالة الطوارئ إلى توسيع صلاحيات السلطات العسكرية، بشكل كبير، ليحق لها اتخاذ جملة من التدابير من بينها: تحرّي المنازل ليلاً أو نهاراً، فرض الإقامة الجبرية، منع الاجتماعات المخلّة بالأمن، إعطاء الآوامر في إقفال قاعات السينما والمسارح والملاهي ومختلف أماكن التجمّع بصورة موقّتة، منع تجوّل الأشخاص والسيارات في الأماكن وفي الأوقات التي تُحدد بموجب قرار، منع النشرات المخلّة بالأمن واتخاذ التدابير اللازمة لفرض الرقابة على مختلف وسائل الإعلام.

يتبيّن لنا، من خلال دراسة النظام القانوني الذي ينشأ عن إعلان حالة الطوارئ، أنّ التشريع اللبناني لم يأخذ بالتمييز الموجود في فرنسا، بين حالة الحصار (état de siège) وحالة الطوارئ (état d'urgence)، لا بل إنّ المرسوم الاشتراعي رقم 52 يطلق تسمية «حالة الطوارئ» بينما النظام القانوني الذي ينتج عنه هو بالحقيقة شبيه بحالة الحصار أكثر من حالة الطوارئ. فحالة الحصار في فرنسا، تمّ تنظيمها وفقاً لأحكام القانون الصادر في التاسع من آب 1849، والمعدّل بالقانون الصادر في 3 نيسان 1878، وقد نصّت المادة السابعة من قانون 1849 على التالي:

« Aussitôt l'état de siège déclaré, les pouvoirs dont l'autorité civile était revêtue pour le maintien de l'ordre et la police passent tout entiers à l'autorité militaire. L'autorité civile continue néanmoins à exercer ceux de ces pouvoirs dont l'autorité militaire ne l'a pas dessaisie ».

فحالة الحصار هي نظام قانوني عسكري، بحيث تنتقل صلاحيات السلطات المدنية في الزمن العادي إلى السلطات العسكرية، بينما حالة الطوارئ في فرنسا، التي استحدثت بموجب قانون 3 نيسان 1955، هي نظام قانوني استثنائي يؤدي إلى توسيع صلاحيات السلطات الإدارية كوزير الداخلية والمحافظين، لكنّها تظلّ نظاماً مدنياً لا دور فيه للجيش. وهكذا، يتبيّن لنا أنّ حالة الطوارئ في لبنان، هي في حقيقة الأمر مماثلة لحالة الحصار في فرنسا، كون السلطات المدنية تنتقل إلى السلطة العسكرية العليا المتمثلة بالجيش. وهكذا، يُعتبر المرسوم الاشتراعي 52 استمرارية للقرارين S/5 لسنة 1925، و34 لسنة 1936، كون المادة الثالثة من كليهما أعلنتا التالي: «للمفوض السامي أن يقلّد السلطة العسكرية في كامل أراضي الدول المشمولة بالانتداب، أو في جزء منها، سلطات الضابطة والقضاء التي تقوم بها عادة السلطة المدنية إذا حدثت اضطرابات خطيرة أو إذا أحوجت الظروف إلى ذلك».

> نلاحظ أنّ التعبئة العامة لم يتم الإعلان عنها بمرسوم بل بمجرد قرار صادر عن مجلس الوزراء

نظراً إلى خطورة حالة الحصار وتداعياتها على حريات المواطنين، فرضت القوانين في فرنسا ضرورة الحصول على موافقة مجلس النواب الذي يحق له الإبقاء على حالة الحصار أو رفعها. وقد تكرّس هذا الأمر في المادة 36 من الدستور الفرنسي الحالي، التي تنصّ صراحة على أنّ إعلان حالة الحصار يتم بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء ولا يمكن تمديدها أكثر من 12 يوماً إلا بعد الحصول على موافقة البرلمان. وقد تبنّى لبنان، منذ عام 1953، هذه الآلية، وأكدتها المادة الثانية من المرسوم الاشتراعي رقم 52 التي نصّت صراحة على التالي: «تعلن حالة الطوارئ أو المنطقة العسكرية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، على أن يجتمع مجلس النواب للنظر بهذا التدبير في مهلة ثمانية أيام وإن لم يكن في دور الانعقاد».

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو التالي: هل النظر في إعلان حالة الطوارئ يعني قدرة مجلس النواب على الموافقة عليها أو إلغائها؟ إنّ النص الفرنسي صريح لجهة اشتراطها موافقة مجلس البرلمان، بينما النص اللبناني يتكلّم فقط عن النظر في هذا التدبير. الأرجح، هو اعتبار موافقة مجلس النواب ضرورية، وهذا ما حصل بالفعل عندما تم إعلان حالة الطوارئ بموجب المرسوم رقم 13925 تاريخ 31 تشرين الأول 1956، فقد اجتمع مجلس النواب في النهار نفسه، ووافق بالإجماع على المرسوم المذكور، علماً بأنّ رئيس مجلس الوزراء قال قبل تصويت النواب: «إنّ القانون يحتّم على الحكومة تقديم مرسوم إعلان الطوارئ إلى المجلس ليأخذ علماً به». لا شك في أنّ هذا التصريح يكتنفه الغموض، فهو يقول فقط بضرورة إعلام مجلس النواب بحالة الطوارئ، بينما لم يكتفِ النواب باخذ العلم بل صوّتوا عليه بالإجماع.

وفي 5 حزيران 1967، صدر المرسوم رقم 7508 معلناً حالة الطوارئ في كل لبنان، واجتمع مجلس النواب في النهار نفسه. محضر الجلسة جاء خالياً من أي إشارة تتعلّق بالموافقة على إعلان الطوارئ، بل يوجد محرّر تصريح لرئيس مجلس الوزراء يعلن التالي: «إن مرسوم حالة الطوارئ صدر هذا الصباح عن مجلس الوزراء وأرسل إلى المجلس علماً به، وفقاً للدستور وللأحكام النافذة». وفي ختام الجلسة، يعلن رئيس مجلس النواب «أنّ مرسوم إعلان حالة الطوارئ في البلاد الذي صدر عن مجلس الوزراء هذا الصباح، أخذ المجلس علماً به وفقاً للدستور والأحكام النافذة».

وفي عام 1969، عقب الأحداث الأمنية التي جرت بسبب الوجود الفلسطيني المسلّح، صدر المرسوم رقم 12362 (23 نيسان 1969)، الذي نصّ في مادته الأولى على التالي: «تعلن حالة الطوارئ في جميع أراضي الجمهورية اللبنانية، اعتباراً من تاريخ 23 نيسان 1969 ولغاية يوم الأحد الواقع في 27 نيسان سنة 1969». وبما أنّ حالة الطوارئ أعلنت لفترة أقل من ثمانية أيام، لم يتم إرسال المرسوم إلى مجلس النواب كي يتخذ القرار المناسب بشأنه.

وعقب الاعتداء الإسرائيلي في الأحداث الشهيرة التي حصلت عام 1972، أعلنت حالة الطوارئ (مرسوم رقم 3991 تاريخ 16 أيلول 1972) واجتمع مجلس النواب أيضاً، في النهار نفسه، وبالفعل تلى المرسوم خلال الجلسة، لكن لم يتم التصويت عليه صراحة بل اكتفى المجلس بالموافقة على قرار يدين الاعتداء الإسرائيلي ويشيد بالجيش اللبناني. أما آخر إعلان رسمي لحالة الطوارئ، فقد حصل عام 1973، وتمّ بموجب المرسوم رقم 5513 (7 أيار 1973). ويغيب هذا المرسوم كلياً عن مجلس النواب، الذي لم يشهد الموافقة عليه أو تلاوته أو حتى أخذ العلم به.

إنّ إعلان حالة الطوارئ في لبنان لمواجهة تفشّي فيروس «كورونا»، يجب أن يتم بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، على أن يجتمع مجلس النواب للموافقة على هذا التدبير، بالرغم من أن السوابق لم تكن حاسمة في هذا الاتجاه، نظراً إلى التداعيات الخطيرة لحالة الطوارئ على الحريات العامة، ولا سيما في ظلّ أزمة سياسية واقتصادية تحاول فيها السلطة السياسية حرف أنظار المواطنين عن المطالبة بحقوقهم. فإعلان حالة الطوارئ العامّة قد يكون، بغضّ النظر عن ضرورتها الحالية، وسيلة من أجل زيادة منسوب القلق لدى المواطنين، ونشر الهلع بينهم، من أجل إحكام السيطرة على تحرّكاتهم المطلبية عبر اتخاذ إجراءات بحجة مكافحة هذا الوباء، حتى لو كانت ضرورتها موضع تشكيك.

وبالتالي، يصبح جلياً أنه لا وجود لشيء اسمه إعلان «حالة طوارئ صحية» من الناحية القانونية. أما التعبئة العامة التي أعلنها مجلس الوزراء، فهي تجد سندها القانوني في الفقرة «ب» من المادة الثانية من المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 16 أيلول 1983 (الدفاع الوطني)، وتقوم على تطبيق مجموعة من التدابير تعلن بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء، كتنظيم المواصلات وفرض الرقابة على المواد الأولية والتموينية وتنظيم توزيع مصادر الطاقة. وفي حال شملت التعبئة العامة تدابير أشدّ، كمصادرة الأشخاص والأموال، نصّت الفقرة «د» من المادة الثانية نفسها على ضرورة مراعاة في هذه الحالة «الأحكام الدستورية والقانونية المتعلّقة بإعلان حالة الطوارئ»، ما يؤكد أنّ التعبئة العامة ليست إعلاناً للطوارئ، وحتى التدابير المتّخذة لا تصل إلى مستوى حالة الطوارئ، لجهة الحد من الحريات العامة وضرورة اجتماع مجلس النواب بغية النظر في هذه التدابير الاستثنائية.

ويشار هنا إلى أنّ التعبئة العامة، هي أيضاً من المواضيع الأساسية التي فرضت المادة 65 من الدستور ضرورة حصولها على موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. لكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: هل إعلان التعبئة العامة يتم بمرسوم بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء؟ وهل التدابير الخاصة التي يتخذها مجلس الوزراء بمراسيم، عملاً بقانون الدفاع الوطني تطبيقاً للتعبئة العامة، تعتبر منفصلة عن مرسوم إعلان التعبئة العامة، وبالتالي يمكن اتخاذها بالغالبية العادية؟

نلاحظ أنّ التعبئة العامة لم يتم الإعلان عنها بمرسوم، بل بمجرد قرار صادر عن مجلس الوزراء. علاوة على ذلك، نلاحظ أيضاً أنّ الإجراءات التي أعلنها مجلس الوزراء جاءت بصيغة قرار، وهي لم تقترن بصدور مراسيم يوقع عليها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزير المختص. لا بل إنّ البند الرابع من قرار مجلس الوزراء أعلن التالي: «تصدر التعليمات التطبيقية للخطط المبيّنة أعلاه، وللأحكام الخاصة التي تتناولها المادة الثانية من المرسوم الاشتراعي رقم 1983/102 المعدّل، وذلك بموجب قرارات تصدر عن رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير المختص وتتضمن الفقرات الزمنية لسريان تلك الخطط والأحكام الخاصة»، أي أنّ القرار يكون قد منح رئيس مجلس الوزراء سلطة لم يخوّله إياها قانون الدفاع الوطني الذي اشترط صراحة صدور هذه التدابير بمراسيم يوافق عليها مجلس الوزراء.

قد يكون مردّ هذا الخلل هو عدم وجود سوابق في هذا المضمار، وأن قانون الدفاع الوطني صدر قبل تعديل الدستور عام 1990، والذي جعل التعبئة العامة من المواضيع الأساسية التي تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء، من دون أن نجد في القانون المذكور إذا ما كان إعلان التعبئة العامة بحد ذاته يحتاج إلى مرسوم منفصل عن التدابير اللاحقة، التي فرض القانون ضرورة صدورها بمراسيم في مجلس الوزراء تطبيقاً للتعبئة العامة.

* أستاذ جامعي

كولاج للفنان البولوني Kacper H. Kiec

الدين في الأمن الصّحي
القداسة لا تلغي المسؤولية

الشيخ محمد شقير *

الدين حقيقة اجتماعيّة قائمة، وتتشابك مواقفه مع كثير من المسائل المطروحة في أكثر من مجال. وأمام قضيّة تمثّل تحدّياً لسلامة المواطنين والأمن الصحي، نجد من المجدي أن يُعنى بتحديد موقف الدّين من تلك القضيّة للاستفادة من طاقته الإيجابيّة وتأثيره في هذا السياق، خصوصاً عندما تتعدّد الآراء الدّينيّة فيها، ويمثّل بعضها مجافاةً للصحة العامة ولرأي الدّين.

وفي هذا الصدد، نواجه مشكلة مع فئتين من النّاس، الأولى من بعض من ينتمون إلى الدّائرة الدّينيّة وينظرون إلى الدّين أو قداسة بعض الشخصيات الدّينيّة، بشكل خاطئ، على أنها تحلّل من المسؤوليّة وتخلٍّ عن الواجبات، بما فيها تلك التي تتصل بحفظ السلامة الصحيّة للأشخاص وأمنهم الصحي. والثّانية تملك موقفاً عدائيّاً لا توفّر فرصة للتعبير عن عدائيّتها وممارسة تشويه مسيئ للدّين، يفتقد إلى أدنى شروط الموضوعيّة والعلميّة والجدوائيّة، بل والحس الإنساني.

المشترك بين الفئتين هو الفهم الخاطئ للدّين، والفارق بينهما أن الأولى تريد من القداسة إلغاء منطق الواجب والمسؤوليّة، فيما الثّانية تريد من منطقها إلغاء أي دور للدّين ولو كان بنّاءً ومجدياً في خدمة المصلحة العامّة وخير الإنسان. وكلاهما يخطئ ليس بحق الدّين فحسب، وإنّما بحقّ الإنسان الذي يجب أن لا نوفر أي معطى يفيده في خيره وسلامته وأمنه الصحي.

ما الذي يمكن أن يقدمه الدّين في مواجهة التّحدّي الذي تواجهه مجتمعاتنا في أمنها الصحي وسلامتها الصحيّة؟

يمكن للدّين، من خلال منطقه الفقهي وأحكامه الفقهيّة، أن يكون عامل إلزام وتحفيز في ما يتّصل بمجمل الإرشادات والإجراءات الصحيّة التي تصنف من الجهات الصحيّة للحدّ من انتشار الوباء ومواجهته... ويمكن للفقه أن يجعل من تلك الإجراءات موضوعاً للوجوب الدّيني والإلتزام الشرعي، بحيث ترقى إلى أن تكون من الواجبات الدّينيّة التي يجب العناية بها كما الصّلاة والصيام. وهذا حصل من قبل كبار مراجع الدّين في النّجف وقم، وتم بيانه من قبل الكثير من علماء الدّين في ما يتّصل بالصافحة أو المعانقة أو الزّيارات الاجتماعيّة أو إقامة الصلوات في المساجد أو مجالس العزاء في النّوادي الحسينيّة أو زيارة المراقد المقدّسة وغيرها. بل إن بعض مراجع الدّين - وفي سياق بيان مستوى الجدّيّة والمسؤوليّة - أفتى بأن من يتسبّب بإصابة شخص آخر بالوباء، يتحمّل تكاليف علاجه، ويدفع ديّته إن مات.

> يمكن للدّين ان يكون عامل إلزام وتحفيز في ما يتّصل بمجمل الإرشادات والإجراءات الصحيّة للحدّ من انتشار الوباء ومواجهته

والقيم الدّينيّة تساعد في توفير السّلامة النّفسيّة والدّعم المعنوي الذي نحتاجه بقوّة في الأزمات لمواجهتها بمزيد من الاطمئنان والصّبر والأمل والثّقة والرّوح الإيمانيّة، بما يجعل المرء أشدّ قوّة على مواجهة الصّعاب وأكثر حصانة نفسيّاً على تحملها وأكبر قدرة على تخطّيها عندما تربطه بالغيب وبالقوّة القادرة التي لا تريد بالانسان إلّا خيره طالما أخذ بأسباب الخير والسّلامة.

المفاهيم الدّينيّة ترقى بالحس الإنساني إلى مستويات عالية جدّاً، وتصعّد في الإنسان الشعور بالمسؤوليّة الأخلاقيّة والإنسانيّة إلى مديات بعيدة، عندما تجعل من حياة الإنسان وسلامته موضوعاً للمسؤوليّة الجزائيّة الأخرويّة وموضوعاً للموقف الدّيني، سواءً في بعده الدّنيوي أو الأخروي، وعندما تجعل من السلامة الصحيّة للإنسان أمراً متقدّماً على كثير من الاعتبارات الدّينيّة الأخرى كالعبادات، ممّا يدفع نحو التّعامل بكثير من الجدّيّة والمسؤوليّة في هكذا أزمات.

على ما تقدّم سيكون من المفيد والجدي أن يستفاد من الدّين ومفاهيمه وقيمه، وأن يُعمل على توظيفها في مواجهة التّحدّي الذي نعيشه في أيّامنا هذه، في ما يتّصل بهذا الوباء، وما يخلّفه من تداعيات. ولن يكون صحيحاً ممارسة أي إلغاء لدور الدّين في هكذا ظروف، لأنّنا نحرم بذلك أنفسنا من دور بنّاء وطاقة إيجابيّة يمكن أن نستفيد منها إلى حدّ بعيد. كما لن يكون صحيحاً القبول بأي خطأ أو انفلات في بيان الموقف الدّيني من أي كان، حتّى لو كان يحمل صفة دينيّة كبرت أو صغرت، مما يؤدّي إلى الإضرار بالشأن العام والأمن الصحي، بل المطلوب ضبط الخطاب الدّيني وبناؤه بطريقة واعية ومسؤولة وهادفة وبنّاءة، والعمل أكثر فأكثر على تطوير البعد المؤسّساتي النّاجح في الإطار الدّيني، للحؤول دون أن يأخذ الفهم الخاطئ للدّين لدى أي كان مداه، وللحدّ في المقابل من محاولات التّشويه التي يمارسها البعض بحقّ الدّين وقيمه.

* أستاذ الفلسفة في الجامعة اللّبنانيّة

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15- 01 /666314 و 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

سوريا

معتقلو «داعش» ينفذون «عصياناً»: السلّ أم المحاكمة؟

مجدداً يعود ملف معتقلي «داعش» لدى «قوات سوريا الديموقراطية» إلى الواجهة بعد تحركات متزامنة لعدد من معتقلي التنظيم في سجنين منفصلين في الحسكة ودير الزور. محاولة «تمرّد» يقوم بها السجناء. وسط معلومات عن قرب بدء محاكمة «محلية» للمعتقلين في محاكم «الإدارة الذاتية» الكردية

الحسكة ــ **ايهم مرعي**

نجح عدد من معتقلي تنظيم «داعش» في سجون «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) في إعادة تسليط الأضواء على قضية احتجازهم ومحاكمتهم من جديد، عبر تنفيذ ما بدا أنه محاولة تمرّد على سجانيهم من القوات الكردية. فجر أمس، نفذ عناصر التنظيم «عصياناً متزامناً» في كل من سجن الثانوية الصناعية في المدخل الجنوبي لمدينة الحسكة، وسجن الصور في ريف دير الزور الشمالي، شمال شرق سوريا، وسط معلومات عن مطالبتهم بلقاء وفد من «التحالف الدولي» للمطالبة بتحسين ظروف اعتقالهم، ومحاكمتهم. في هذا السياق، تؤكد مصادر مقرّبة من «قسد»، في حديث إلى «الأخبار»، أن «العصيان الأول جرى في سجن الثانوية الصناعية الذي يحوي قرابة أربعة آلاف معتقل، بالتزامن مع آخر مماثل في سجن الصور الذي يحوي قرابة 800 معتقل من المحليين». تقول المصادر إن «الاعتصام الأكبر كان في الحسكة، وبدأ في الثانية من فجر الأحد، واستمر حتى ساعات الصباح الأولى مع إحداث فوضى داخل المعتقلات، ومحاولات لاحتجاز عدد من عناصر الحراسة»، مضيفة: «قسد طلبت مؤازرة من التحالف الدولي الذي أرسل طائرات حربية اخترقت جدار الصوت فوق السجن، في محاولة لإرغام المعتقلين على إنهاء تحركهم».

ترفض المصادر نفسها التعليق على الأنباء التي تحدثت عن «مقتل ستّة من معتقلي التنظيم، بينهم اثنان تحت سن الـ14 عاماً، خلال محاولات فضّ العصيان». وعموماً، لا تتوافر معلومات دقيقة عن عدد معتقلي التنظيم الذين استسلموا أو أُسروا خلال العمليات العسكرية لـ«التحالف الدولي» و«قسد» في الرقة ودير الزور وأريافها، فيما تشير تقديرات إلى أكثر من 12 ألف لدى «قسد»، بينهم قرابة 2500 من الأجانب من 54 دولة، والباقون سوريون. وبينما تحتجز القوات الكردية المعتقلين في سجون في الحسكة وريف دير الزور، يثبّت الأميركيون نقطة حماية في فرع المرور في حي غويران، الذي يتوسط المعتقلين الأساسيين لسجناء التنظيم في السجن المركزي والثانوية الصناعية بالحسكة. وسبق أن تحدثت مصادر إعلامية متعددة عن تفشّي الأمراض والأوبئة بين المعتقلين في الحسكة، بسبب الازدحام الكبير الذي يشهده السجن. هنا تقول المصادر إن «قسد أدخلت فريقاً طبياً للتعامل مع مرض السلّ الذي تفشّى بين المعتقلين، ما أدّى إلى عزل أكثر من 300 من معتقلي التنظيم في غرف». وبينما لم تتأكد المعلومات عن انتشار الأوبئة، لم يُعرف هل التحرك المتزامن منظّم أم أنه محاولة شخصية من المعتقلين للفت النظر إلى ظروف اعتقالهم.

لا يخفى استغلال «قسد» و«الإدارة الذاتية» لملف معتقلي «داعش» في محاولتهما بناء علاقات دبلوماسية وسياسية مع عدد من الدول الأوروبية، والتعريف بمشروعهما السياسي من أجل كسب تعاطف الدول التي ينحدر عدد من معتقلي التنظيم منها. مع ذلك، لم تنجحا في تحويل ملفهم إلى قضية دولية، رغم التصريحات المتكرّرة بضرورة المحاكمة الدولية للمعتقلين لديهما. وفي خطوة جديدة، ينتظر أن تبدأ عملياً إجراءات محاكمة محلية لمسلّحي التنظيم السوريين، تديرها «قسد». وفق رئيس «هيئة العلاقات الخارجية» في «الإدارة الذاتية»، عبد الكريم العمر، فإن «دولاً أوروبية كالسويد وفرنسا وهولندا تؤيّد تأسيس محكمة دولية لمحاكمة مسلحي التنظيم». وقال العمر إن «الإدارة الذاتية تواجه صعوبة في إنشاء المحكمة الدولية، لكونها تحتاج إلى قرار من مجلس الأمن... القرار سيواجه بفيتو روسي وصيني»، في إشارة منه إلى رفض هاتين الدولتين «انتهاك سيادة الدولة السورية التي يوجد المعتقلون على أراضيها».

طالب اسرى «داعش» في سجن الحسكة بزيارة وفد من «التحالف» (أ ف ب)

مع بدء الترويج لمحاكمة السوريين منهم يصعب تطبيق المحكمة الدولية

الفصائل «تفجّر» طريق الدوريات: موسكو تطلب «المحاسبة»

تصرّ الفصائل على موقفها الرافض لتنفيذ «اتفاق موسكو» الأخير الذي يقضي بفتح الطريق الدولي M4 عبر تسيير دوريات مشتركة روسية ــ تركية. تصعّد الفصائل موقفها عبر البيانات الرافضة حيناً، أو تفجير الجسور وعرقلة مسير الدوريات حيناً آخر، في وقت تبدي فيه روسيا استياءها من عرقلة الاتفاق، وتشدد على ضرورة محاسبة المسلحين الرافضين

شهدت أرياف محافظة إدلب هدوءاً حذراً أمس مع عدم تسيير أي دورية تركية ــ روسية جديدة في المنطقة، بعد فشل الدورية الأولى قبل يومين. وفق مصادر مطلعة، منحت روسيا تركيا «فرصة لضبط المسلحين الذين يحرّضون المدنيين على إفشال الاتفاق عبر الاستمرار في قطع طريق M4 الدولي بالإطارات المشتعلة». وتقول المصادر إن «موسكو تريد بهذه المحاولات نزع كل الذرائع التركية المتعلّقة بهذا الملف، كي تبرز عجز أنقرة عن السيطرة على المسلحين»، ولذلك تتوقع المصادر أن «تخفق أنقرة في تنفيذ التزاماتها المتعلّقة بتسيير الدوريات وفتح مقطع طريق اللاذقية ــ حلب... هذا سيترك الباب مفتوحاً للجيش السوري والروس للتعامل عسكرياً مع المسلّحين الرافضين للاتفاق، وفتح الطريق بالقوة».

لا تزال الفصائل المسلحة، في غالبيتها، على موقفها الرافض تطبيق «اتفاق موسكو» الأخير، ومنها «غرفة عمليات وحرّض المؤمنين» (تضم «جبهة أنصار الدين»، و«أنصار التوحيد»، و«جبهة أنصار الإسلام»، و«تنظيم حراس الدين»)، التي وصفت الاتفاق بـ«الحل الاستسلامي»، مشيرة في بيان إلى «الرفض المتكرّر لمخرجات الاجتماعات من جنيف مروراً بأستانا وسوتشي ونهاية بموسكو»، ومشدّدة على «الاستمرار بالقتال مهما كانت ضريبته وعواقبه». كذلك، دعا البيان مسلحي وقاطني المناطق الخاضعة لسيطرة الفصائل المسلحة في الشمال السوري إلى «اعتماد خيار القتال». يأتي ذلك بعدما فجّرت الفصائل المسلحة ليلة أول من أمس أحد الجسور الواقعة على M4، في حين غرز مسلّحون مسامير على طول الطريق لإعاقة الدوريات المشتركة. وفي السياق، أعلن أحد المقرّبين من «هيئة تحرير الشام» مكافأة بمبلغ كبير في حال قتل إعلاميي الوكالات الروسية الذين كانوا يرافقون الدورية. كما ذكر «المرصد المعارض» أن «الهيئة» و«حكومة الإنقاذ» التابعة لها، مؤلتا المعتصمين بتكاليف النقل من المدن والقرى والبلدات للوصول إلى طريق حلب ــ اللاذقية، كما تكفلتا بالخيم وتوزيع المشروبات والطعام على بعض المتظاهرين.

في المقابل، أكدت الخارجية الروسية في بيان، أمس، أن «التشكيلات الإرهابية في منطقة إدلب لخفض التصعيد شمال غرب سوريا أعادت تسليحها وتشن هجمات مضادة على القوات السورية»، مضيفة أن الفصائل، خصوصاً «تحرير الشام» و«حراس الدين»، ترفض الاعتراف بالاتفاقات الروسية ــ التركية. وتابع البيان: «صفوف الجهاديين المتمركزين هناك تضم كثيراً من الدواعش، بينهم هؤلاء الذين تم إجلاؤهم آنذاك عبر ما يسمّى الممرات الآمنة من مناطق أخرى في سوريا». لذلك، شددت الخارجية على أنه «أياً كانت جنسية الأشخاص الذين سلكوا طريق العنف والإرهاب، من الضروري محاسبتهم على الجرائم التي ارتكبوها، وهناك خياران ممكنان فقط: القضاء على الإرهابيين، أو محاسبتهم جنائياً وفقاً للقانون». واختتم البيان: «ضمان تحقيق المحاسبة هو بالذات ما ترتكز عليه جهودنا الدبلوماسية في اتصالاتنا مع الزملاء الخارجيين»، في إشارة إلى تركيا.

(الأخبار)

يفتح استمرار رفض المسلحين وعجز الاتراك عن الحك المجال للخيار العسكري

اليوم الثاني على التوالي، عمدت الفصائل إلى قطع M4 برفع سواتر وتفجير جسر (أ ف ب)

مصر

السيسي يستجيب للنصائح: ابتعد عن الإعلام يا «ريّس»

غياب نادر لعبد الفتاح السيسي، منذ تولى الرئاسة، عن المبادرة إلى إمساك الميكروفون والحديث أحياناً لأكثر من ساعة، وتوجيه الأوامر على البث المباشر إلى المسؤولين أو الموظفين. «اعتكاف إعلامي» جاء اختيارياً بناءً على نصيحة أحدهم، ولأن «الريّس» متخوّف جداً من الإهانات التي وُجّهت إليه وإلى عائلته

القاهرة ــ **الأخبار**

بات واضحاً أن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، صار يستمع للنصائح التي تُقدم من خارج دائرته المقرّبة عادةً. فـ«الجنرال» معزول عن الظهور الإعلامي للشهر الرابع على التوالي، متوقفاً عن الخروج الدائم وتكرار الحديث العفوي الذي يؤخذ عليه، في «عزلة» هي الأطول منذ وصوله إلى الرئاسة قبل ست سنوات. وبالتوازي، يباشر المتحدث باسم الرئاسة، السفير بسام راضي، نشر الأخبار عما يجريه السيسي من لقاءات واجتماعات دورياً، مثل اللقاءات والاجتماعات مع مسؤولين محليين أو وزراء. لكن السيسي بنفسه لم يعد يظهر حتى مع افتتاح المشروعات، لتنتهي ظاهرة سلسلة الأوامر التي كان يوجهها خلال تلك المشاركات. كذلك، تُعدّ رئاسة الجمهورية تقارير يومية وأسبوعية عن نشاطات الرئيس وجولاته، وتُبرز فيها «الدور الذي يقوم به في إدارة البلاد»، من دون أن تعرض أي تصريحات أو تعليقات للسيسي نفسه، في حين أن هذه التقارير تُبث في مقدمة النشرات على جميع القنوات الإخبارية.

هكذا، منذ ظهوره في جلسات «منتدى شباب العالم» في الشهر الأخير من العام الماضي، لم يظهر السيسي متحدثاً إلى المواطنين حتى في أصعب القرارات، بل فضّل البقاء في «الاتحادية»، وألّا يطل عبر الشاشات مكتفياً بمتابعتها. كما جاءت كلماته مقتضبة باستمرار في أي ظهور عام وملتزماً النص المكتوب كلياً. حتى في الأيام الأخيرة، مع اتخاذ قرارات محورية بشأن فيروس كورونا وخطوات الحدّ من انتشاره، وغيرها من الاتهامات التي نجح المقاول في إثبات عدد منها، وآنذاك قرّر السيسي الرد بنفسه على المقاول مندوباً عن السيسي الذي يتابع القرارات من القصر. كما لا يبدو أن غياب الرجل الإعلامي مرتبط بأزمة «سدّ النهضة» وتعطل المفاوضات مع الجانب الإثيوبي حالياً، بل يرجع الأمر إلى ما قبل تعثر المفاوضات، حتى إن الرئاسة اعتذرت منذ كانون الثاني/ديسمبر الماضي عن لقاءات طُلب إجراؤها داخل مصر أو خلال الجولات الخارجية.

تقول مصادر إن «العزل الإعلامي» للرئيس جاء بعد النتائج العكسية التي تبعت ظهوره للرد على المقاول محمد علي، في ما يتعلق باتهامات بحقه ببناء قصور رئاسية فارهة وغيرها من الاتهامات التي نجح المقاول في إثبات عدد منها، وآنذاك قرّر السيسي الرد بنفسه على المقاول مندوباً عن السيسي الذي يتابع القرارات من القصر. كما لا يبدو أن غياب الرجل الإعلامي مرتبط بأزمة «سدّ النهضة» وتعطل المفاوضات مع الجانب الإثيوبي حالياً، بل يرجع الأمر إلى ما قبل تعثر المفاوضات، حتى إن الرئاسة اعتذرت منذ كانون الثاني/ديسمبر الماضي عن لقاءات طُلب إجراؤها داخل مصر أو خلال الجولات الخارجية.

النسخة الثانية من «منتدى الشباب المصري ــ السوداني» الذي يفترض إقامته الشهر الجاري في أسوان. صحيح أن السيسي أعطى اهتماماً كبيراً لهذه المؤتمرات على مدار العامين الماضيين، فكان يظهر فيها من الصباح إلى المساء معقّباً وشارحاً خطواته الاقتصادية والسياسية، لكنه صار أكثر إدراكاً أن ظهوره يضرّه أكثر مما يفيده، خاصة أن خروجه عن النص يعرضه للسخرية ليس في البرامج التي تبث من خارج مصر فقط، بل أيضاً عبر صفحات المصريين على مواقع التواصل الاجتماعي. ومع الوقت، جعله قرار العزلة «الاختيارية» لا يرغب في تنظيم الدولة أي فعاليات يتحدث فيها، ولو اضطر إلى الوجود، يكتفي بالكلمة الرسمية، في خطوة عكست سياسة جديدة يحاول بها تقليل الانتقادات التي نالت منه ومن أسرته، ما جعله، كما ينقل مقربون، يشعر بالضيق على المستوى الشخصي.

هذه «العزلة» لـ4 أشهر هي الأطول منذ وصوله إلى الرئاسة قبل 6 سنوات

اتخذ السيسي هذا القرار لتقليل الانتقادات التي نالت منه ومن اسرته وقف مقربين (اي بي ايه)

تقرير

حائط صدّ «يميني» أمام مشاورات غانتس

كما يتوقع من الأحزاب التي دعمت بنيامين نتنياهو في العمليات الانتخابية الثلاث، لن يتمكن بيني غانتس حتى من الجلوس معها ما لم يتحلل من دعم أحزاب «القائمة المشتركة» التي أمّنت له العدد اللازم من المقاعد من أجل التوصية. حائط صدّ يميني ربما شرخه افيغدور ليبرمان. فيما يتعاون الاثنان، غانتس وليبرمان، عبر كتلهما البرلمانية، بتقديم مشاريع قوانين تضغط على نتنياهو لتقديم تنازلات

تحاول كتلتا غانتس وليبرمان الضغط على نتنياهو بمشاريع قوانين في الكنيست (أ ف ب)

بعد تكليفه رسمياً مساء أمس، دعا رئيس تحالف «أزرق أبيض»، بيني غانتس، إلى «تأليف حكومة وطنية واسعة»، وذلك عقب حصوله على توصية 61 من أعضاء الكنيست، من ضمنهم نواب «القائمة (العربية) المشتركة». جاء التكليف من الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، قبيل بدء المراسم الاحتفالية التي أدى فيها أعضاء الكنيست الـ23 اليمين القانونية التي تمّت على أربعين جولة، يؤدي في كل واحدة ثلاثة أعضاء القسم، من جزاء تعليمات وزارة الصحة الإسرائيلية بسبب انتشار فيروس كورونا، كما اقتصر خطاب رئيس الكنيست يولي إدلشتاين، وريفلين، على غانتس ورئيس الحكومة المستقيلة، بنيامين نتنياهو، فقط.

غانتس قال في خطابه عقب تكليفه: «إسرائيل في بداية أزمة عميقة، حيث توجد مئات الآف العائلات في حجر وعزل بمنازلها، وهي قلقة حيال إمكانية تفشّي كورونا»، مضيفاً: «في مثل هذه الأيام نحن بحاجة إلى قيادة تضع جانباً الاعتبارات الشخصية، وعليه أعدكم بأنني سأعمل جاهداً من أجل تأليف حكومة وطنية واسعة خلال أيام... سأخدم الجميع من مصوّتي (أزرق أبيض)، والليكود وجميع الأحزاب من معسكر اليمين واليسار». وتابع: «الجمهور ضاق ذرعاً بالحقد والكراهية وتعميق الشرخ»، مشيراً إلى أن الإجراءات التي رافقت عملية المشاورات للتوصية عليه لتأليف الحكومة رافقتها «تصريحات عنصرية صعبة، وتهديدات تنذر بانهيار أسس الديموقراطية الإسرائيلية»، إضافة إلى «محاولات غير شرعية من رئيس الحكومة الحالي (نتنياهو) للتنصل من إجراءات القضاء والمحاكمة، ومحاولة تقويض الجهاز القضائي».

أما ريفلين، فعاد وأكد لغانتس: «القانون يمنحك 28 يوماً للبدء منذ الثلاثاء (اليوم)... لربما الوقت قصير، لكن في ظل حالة الطوارئ في البلاد والعالم، هذه الفترة طويلة»، مستدركاً: «انتخابات رابعة غير ممكنة في هذه الظروف، وعليه إمكانية تأليف الحكومة موجودة لدى غانتس وجميع قيادات الأحزاب». وبينما بادر المكلّف إلى الاتصال برئيس كتلة أحزاب اليمين «يمينا»، الوزير نفتالي بينيت، ودعاه إلى جلسة مشاورات، رفض بينيت الدعوة مشترطاً أن يتنصّل «أزرق أبيض» من دعم «المشتركة»، وكذلك الحال مع رئيس «يهدوت هتوراة»، الوزير يعقوب ليتسمان، و«شاس»، أرييه درعي، اللذين رفضا الجلوس. هكذا، يبقى غانتس على الدعم الذي تلقّاه سابقاً من رئيس «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، ورئيس تحالف «العمل ـ غيشر ـ ميرتس»، عمير بيرتس، لعقد جلسة أولى لإطلاق مفاوضات رسمية لتأليف الحكومة، في وقت أفاد فيه موقع صحيفة «يسرائيل هيوم» بأن غانتس أجرى اتصالاً مع رئيس «المشتركة»، أيمن عودة، أخطره فيه بأنه «ملتزم تأليف حكومة لخدمة جميع المواطنين الإسرائيليين».

> أدى أعضاء الكنيست القسم على 40 جولة بسبب «كورونا»

بالتوازي، قدمت كتلة غانتس البرلمانية مساء أمس مشروع قانون ينص على «منع متهم بقضايا جنائية من شغل منصب رئيس الحكومة أو تكليفه بتأليفها» للضغط على نتنياهو كي يقبل الانضمام إلى حكومة وحدة. كما تقدم حزب ليبرمان أمس بمشروع قانون هو الأول خلال الكنيست الجديد، يمنع «من تم تقديم لائحة اتهام ضده من تولّي منصب رئيس حكومة انتقالية». ويقضي مشروع القانون بأنه «يجوز لكل عضو في الكنيست تقديم طلب لوقف ولاية رئيس حكومة قُدّمت ضده لائحة اتهام، وحينئذ يمكن حسم المسألة عبر تصويت سري في الكنيست». أيضاً، قدمت الكتلة الأولى، «أزرق أبيض»، مشروعين آخرين، أولهما قانون يقترح الحد من عدد الولايات المتاحة لرئيس الحكومة ليقتصر الأمر على مرتين، إضافة إلى قانون ينص على وجوب تقديم استقالة وزراء في الحكومة أو رئيس الحكومة إذا ما قُدّمت ضدهم لوائح اتهام، وكلها تدور حول نتنياهو، وإن من باب الضغط حالياً.

رداً على هذه المشاريع، أصدر «الليكود» بياناً هاجم فيه تحالف غانتس، قائلاً: «سلوك أزرق أبيض آخذ مفاوضات تأليف الحكومة منذ البداية، وهو ملوّث بالنيات الخبيثة وعدم المسؤولية خلال أزمة وطنية ودولية». وأضاف البيان: «ظاهرياً يبدون استعداداً لتأليف حكومة وحدة، وفي الواقع يدفعون نحو التشريعات الشخصية والمناهضة للديموقراطية بأثر رجعي بهدف إلى إحباط إرادة الناخبين وسحق تصويت أكثر من مليوني ونصف... حتى إيران وتركيا تخجلان من سنّ مثل هذه القوانين». إلى ذلك، نقلت «إذاعة الجيش» عن وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، تقديره أنه يتوقع تأليف حكومة طوارئ خلال 72 ساعة من هذه اللحظة، لكنه رفض الكشف عن التفاصيل. وبالتزامن، أعلن القضاء الإسرائيلي تأجيل محاكمة نتنياهو التي كانت مقررة اليوم (الثلاثاء) إلى 24 أيار/مايو المقبل، في ظل تعليق عمل الجهاز القضائي بسبب «كورونا».

تقرير

أول رحلة تجارية فوق السودان بـ«طلب إسرائيلي»

نقلت وكالة «الأناضول» التركية عن مصدر وصفته بـ«المسؤول» في «سلطة الطيران المدني السودانية»، قوله أمس، إنه لا توجد حتى الآن «بروتوكولات واضحة لعبور الطائرات من إسرائيل وإليها» عبر الأجواء السودانية، بعد يوم من إفادة صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية بأن السودان «سمح لأول مرة بتنفيذ رحلات تجارية عبر مجاله الجوي إلى إسرائيل، حيث ستنفذ شركة لاتام الأميركية الجنوبية اليوم (الثلاثاء)، أول رحلة جوية عبر المسار الجديد، ما سيختصر الرحلة بنحو ساعتين، علماً بأنها تستغرق حالياً 13 ساعة». وفق المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه، لا تزال «الخرطوم تتلقى طلبات إسرائيلية مكثفة لعبور الأجواء السودانية من تل أبيب إلى دول أميركا الجنوبية... لكن حتى الآن لا بروتوكولات واضحة». وأضاف: «الطلبات تأتي إلى الخارجية السودانية، ومنها إلى وزارة الدفاع، ويقوم الطيران المدني بتنفيذ التوجيهات، لكن حتى الآن لم يصلنا شيء». إسرائيل ما زالت تبذل مساعيها حثيثاً لعبور الأجواء السودانية، والمجال الجوي في السودان تطور كثيراً بعد إضافة أحدث منظومات العبور الجوي»، متابعاً: «السودان صار ثاني دولة أفريقية، بعد جنوب أفريقيا، تُدخل أكثر أنظمة الملاحة الجوية تطوراً من ناحية التجهيز الهندسي والتشغيلي». وأشاد المصدر نفسه بأن بلاده «أفضل ممر جوي لإسرائيل إلى أميركا اللاتينية، بسبب تجهيزات السلامة الجوية التي يتمتع بها، وهو أقصر ممر يتميز بالسلامة».

في قضية أخرى، سلم عشرات السودانيين المخدوعين بعقود عمل مع شركة «بلاك شيلد» الإماراتية مذكرة إلى مجلس الوزراء، تطالب بمخاطبة أبو ظبي والمطالبة باعتذار رسمي وشعبي واسترداد حقوقهم. جاء ذلك خلال وقفة احتجاج في العاصمة الخرطوم أمس، ارتدى خلالها المشاركون الكمامات الواقية من فيروس كورونا، فيما سلم ممثلون عنهم المذكرة إلى رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، في مكتبه. ودعت المذكرة إلى «مخاطبة الإمارات والمطالبة باعتذار رسمي وشعبي واسترداد حقوق المتعاقدين»، كما دعت إلى «البحث والتحقيق في كيفية سفر الشباب السودانيين إلى الإمارات، ومحاسبة المتورطين داخل السودان». وفي الثاني من الشهر الجاري، أعلن محامون سودانيون اتخاذ إجراءات قانونية ضد وكالات سفر أسهمت في خداع شباب بعقود عمل مع «بلاك شيلد» ونقلهم إلى ليبيا، علماً بأن صحيفة «الغارديان» البريطانية سبق أن نشرت في 25 كانون الأول/ ديسمبر الماضي تقريراً عن «تورط أبو ظبي في تمويل نقل مرتزقة للقتال في ليبيا إلى جانب ميليشيات الجنرال المتقاعد خليفة حفتر». أما الشركة الإماراتية فقالت، في بيان، إنها شركة حراسات أمنية خاصة، نافية الادعاءات المتعلقة بخداع العاملين لديها بخصوص طبيعة العمل أو نظامه أو موقعه.

(الأخبار)

إعلانات رسمية

إعلان
تعلن بلدية أنفه عن رغبتها في إجراء مناقصة عمومية لجمع ونقل النفايات. يمكن الاستحصال على دفتر الشروط في قلم البلدية ضمن الدوام الرسمي. آخر مهلة لتقديم العروض في 2020/3/31 الساعة الثانية عشر ظهراً، يتم فض العروض في 2020/3/31 الساعة الرابعة عشر.

إعلان إلى المشتركين
في مشروع ري القاسمية ورأس العين ومشروع ري صيدا – جزين
تعلن المصلحة الوطنية لنهر الليطاني الى المشتركين في مشاريع الري في المصلحة (مشروع ري القاسمية ورأس العين ومشروع ري صيدا – جزين) انها وضعت قيد التحصيل جداول التحققات عن العام 2020 وتطلب من المشتركين الذين لم يسددوا بدل اشتراكاتهم المبادرة فوراً لدفع ما يتوجب عليهم في مهلة اقصاها 2020/6/30 في مراكز الجباية في صيدا ومكاتب المصلحة في القاسمية ولبعا.
كما تعلن المصلحة عن اعفاء المشتركين بالمياه من غرامة التاخير على رسوم وبدلات الري بنسبة 85 % شرط ان يسددوا ما يترتب عليهم قبل تاريخ 2020/9/6 في مراكز المصلحة المحددة لدفع الرسوم.

رئيس مجلس الادارة/ المدير العام
للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني
د. سامي علوية
التكليف 395

إعلان
من أمانه السجل العقاري في بيروت
طلب المحامي يوسف طوني الحاج موسى بوكالته عن كلوديا ناجي فرعون سند تمليك بدل عن ضائع عن حصتها بالقسم 6 من العقار 2363 منطقة الرميل.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب نسيب حامد مدني لموكله حسين محمود عطايا سند بدل ضائع للعقار 1493 عين بعال.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب صائب احمد خلوصي جودي لموكلته ناديا محمد جودي سند بدل ضائع للعقار 23/2230 صور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب ياسر مصطفى فقيه بصفته مشتري من محمد قاسم حيدر سند بدل ضائع للعقار 52 نيحا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

تبليغ مجهول مقام
محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة برئاسة القاضي محمد وسام المرتضى تدعو المستدعي ورثة المستدعى بوجهه المرحوم احمد خليل العجمي أو من يمثلهم لتبلغ أوراق الاستدعاء 2019/1377 المقدم من المستدعين ماهر وعصام وايمن عيسى العريضي والرامي الى ازالة الشيوع في العقار 498/كيفون.
يجب حضوركم أو حضور من يمثلكم الى قلم هذه المحكمة لتبلغ الاوراق والا يصار وبعد مرور شهرين على أخر نشر الى تعيين ممثلاً خاصاً عنكم يقوم مقام الممثل القانوني سنداً للمادة 15 أصول محاكمات مدنية.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب قاسم حسن حاجه سند بدل ضائع للعقار 1110 عدلون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي سعيد بو عقل بوكالته عن يوسف مارون ملحم الحلو مورثه مارون ملحم الحلو شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1416 بنواتي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا
بالمعاملة رقم 2018/2514
الرئيسة مشموشي
المنفذ: البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
وكيله المحامي مازن كيوان
المنفذ عليه: طانيوس يوسف صهيون – الحدث – حي الخندق – بناية مارون ياغي – الطابق الثالث.
السند التنفيذي: استنابة صادرة عن دائرة تنفيذ بيروت رقم 2018/1872 بقيمة /73505,85/ دولار اميركي عدا الفوائد واللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2018/10/2
تاريخ تسجيله: 2018/10/4
العقار المطروح للبيع: كامل القسم رقم 11 من العقار رقم 2077 بعبدا مساحته 172 م.م. تقريباً. طابق ثالث يتالف من مدخل وصالون وطعام واربع غرف ومطبخ وحمامان وخلاء وغسيل واربع شرفات وله موقف سيارة في الارضي رقم 11 ولدى الكشف تبين ان ما ذكر اعلاه ينطبق على الواقع ارضه بلاط رخام وموزاييك وسيراميك وباب المدخل من خشب موغانو والابواب الداخلية من الخشب السويدي المدهون بويا والطرش عادي.
قيمة التخمين: /243000/ دولار اميركي
قيمة الطرح: /145800/ دولار اميركي
تاريخ ومكان المزايدة: وقد تحدد موعد المزايدة نهار الاربعاء الواقع فيه 2020/4/8 الساعة الحادية عشرة صباحاً امام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا المبنى الجديد.
شروط البيع: فعلى الراغب في الشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع مبلغ مواز لثمن الطرح في صندوق الخزينة او مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ بعبدا او تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة كما عليه وبخلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة ايداع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر على مسؤوليته كما عليه وبخلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسوم الدلالة خمسة بالماية والتسجيل.
مامور التنفيذ
مارو القزي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب مالك كريم كوكاش بوكالته عن وائل زهير سري الدين وكيل رمزي خليل عبد الملك سند ملكية بدل ضائع للعقار 533 عترين.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

بيان صادر عن نقابة الفنانين المحترفين في لبنان
بناء على مقررات مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ 2020/3/15 واعلان التعبئة العامة وتاكيد وجوب التزام المواطنين منازلهم والتاكيد على جميع القرارات المتخذة لمواجهة فيروس كورونا بشأن منع التجمعات في الاماكن العامة والخاصة على اختلافها و تعليق العمل في الشركات والمؤسسات الخاصة، ومكاتب أصحاب المهن الحرة بالتنسيق مع نقابات هذه المهن الحرة وبناء على توصيات وزارة الثقافة وحرصا منا على السلامة العامة انطلاقا من مسؤوليتنا بعدم تعرض اي زميلة او زميل لأي مكروه لا سمح الله نعلن عن تاجيل عقد الجمعية العمومية لنقابة الفنانين المحترفين في لبنان المقرر عقدها بتاريخ 2020/3/31 الى تاريخ 2020/4/14 يحدد لاحقا تبعا للمستجدات الصحية العامة للبلاد وما يصدر عن المراجع المختصة بالدولة اللبنانية.
وهنا تلتقي صرخة النقابات الفنية ،وتتضامن ونؤكد على ما ورد بالبيان الصادر عنها إضافة إلى ما صدر عن وزيري الثقافة والبيئة بكل ما يتعلق بالتجمعات والحفلات ، وخصوصاً التوقف عن تصوير المسلسلات والبرامج حرصاً على سلامة العاملين فيها.
بناءً عليه ، تتوجه النقابة والنقابات الفنية إلى السادة المنتجين والفنانين الإلتزام بهذه التوصيات والمقررات .
هذا بعض من واجبنا ، وبهذا نرفع المسؤولية عنّا ونكون جديرين بثقة الزميلات والزملاء بنا كمسؤولين في النقابات .
ومن لا يلتزم بما أوردنا يتحمل وحده مسؤولية النتائج .

استراحة

كلمات متقاطعة 3405

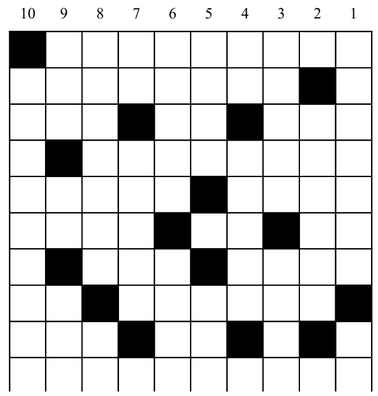

أفقيا
1- تسمية تطلق على مهرجان كروي عالمي يجري كل أربع سنوات – 2- دولة في أميركا الجنوبية – 3- طرّبت بصوتها – ضمير منفصل او بكى – إنتفاخ في الجلد من جراء ضربة – 4- رئيس جمهورية لبناني راحل ما قبل الإستقلال – 5- من أنواع الرياضة – ورد أبيض عطريّ الرائحة – 6- نعم بالأجنبية – في القميص – وقت بالأجنبية – 7- من تلاميذ السيد المسيح يُنسب إليه تبشير الهند – مدخل – 8- موقع في العراق حدثت فيه معركة شهيرة بين الإمام علي والخوارج – للتعريف – 9- عائشٌ – المهر حين يبلغ السنة – 10- مارشال سوفياتي راحل من أبطال الحرب العالمية الثانية إنتصر على الألمان في موسكو وستالينغراد وبرلين

عمودياً
1- مدينة كنعانية شهيرة موقعها في رأس شمرا في سوريا – زار الأماكن المقدسة – 2- عائلة رئيس اميركي – 3- رسالة – بلاد الإغتراب – 4- متشابهان – آلة ذات ساقين لرسم الدوائر – 5- تنفتش بصعوبة بسبب النحب أو الإعياء – إلهام ربّاني – 6- عائلة مصلح إجتماعي سويسري ومؤسس الصليب الأحمر نال جائزة نوبل للسلام عام 1901 – صفحة من كتاب بالأجنبية – 7- بحر – حديقة فيها شجر وزرع – 8- لقب للإمام علي بن ابي طالب – حل العُقدة – 9- عملة إيطالية – متشابهان – تُقال على الهاتف – 10- أديب وصحافي لبناني قلده الرئيس الفرنسي ماكرون وسام الاستحقاق الوطني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- خان الصابون – 2- لوسي – مصارع – 3- رمضان – دم – 4- لجين – ماع – 5- رونزا – مشاع – 6- ون – يسر – بوا – 7- كوردوبا – مرّ – 8- يا – ابولو – 9- سانت هيلير – 10- طفل – تاهيتي

عمودياً
1- خليل روكز – 2- او – جونو – سف – 3- نسرين – ريال – 4- ايمن زيدان – 5- اسو – ت ت – 6- صمام – ر ب ا هـ ا – 7- اصنام – أبيه – 8- با – عشب – ولي – 9- ورد – أوملت – 10- نعمت عازوري

sudoku 3405

9	7				8			
			6	1	5			
				9		2	8	1
	4	8	9		3			
	3	5				9	7	
			5		1	4	6	
4	1	3		5				
			8	2	6			
			1				9	7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3404

2	4	6	5	9	1	3	8	7
8	3	5	4	7	6	1	9	2
9	7	1	3	8	2	5	4	6
5	2	4	8	1	3	7	6	9
3	6	8	7	2	9	4	5	1
1	9	7	6	4	5	2	3	8
7	5	3	1	6	8	9	2	4
4	8	9	2	5	7	6	1	3
6	1	2	9	3	4	8	7	5

مشاهير 3405

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم بريطاني يُعرف بالبارون أدريان الأول (1889-1977) نال جائزة نوبل في الطب عام 1932 لأبحاثه عن وظائف الخلايا العصبية. خدم في الحرب العالمية الأولى

5+1+2+8+4 = راصد عسكري ■ 3+6+11+10= عاصمتها اكرا ■ 7+9+5= مسكن الرهبان

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: أدوار الخراط

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 17 آذار 2020 العدد 4007

زمن الوباء

العالم مقفر ومهجور... كورونا يفتك بالثقافة أيضاً

بعدما أعلنت الحكومات حول العالم وجوب التزام الحجر المنزلي، ومنع التجمعات والتخفيف من التنقّل إلا في حالات الضرورة في محاولة للحدّ من انتشار فيروس كورونا المستجد، صار الخلوّ سمة كلّ الأمكنة في مختلف بقاع الأرض. الطرقات فارغة والمحلات والمطاعم. الأمر انسحب أيضاً على المسارح والمتاحف ودور الأوبرا وصالات السينما التي توقفت عن استقبال الناس، كما هي الحال بالنسبة إلى الملاعب الرياضية ودور العبادة. وفي محاولة للبقاء على تواصل مع الجمهور، كان لافتاً لجوء دور أوبرا إلى الخيار الرقمي، إذ أصبحت تبثّ حالياً عروضها مباشرة على شاشات التلفزيون والمنصات الرقمية

منعت الحكومة التشيكية التجمّعات والمناسبات التي تستقطب أكثر من 100 شخص، فيما اوقفت العمل في المسرح الوطني في براغ الذي خلا تماماً من الزوّار. (10 آذار/ مارس ـ ديفيد و. سيرني ــ رويترز)

في الأوّل من آذار (مارس) الحالي، اقفل «متحف اللوفر» في باريس أبوابه. (رافاييل ياغوب زاده ـ أ ب)

صالة سينما في كوتشي الهنديّة، بعدما اصدرت السلطات في ولاية كيرالا قراراً بإغلاق دور السينما (11 آذار/ مارس ـ سيفارام ف. ـ رويترز)

خلت الآثار والمعالم الرومانية في روما، بعدما خضعت المدن الإيطالية بأكملها للعزل وأقفلت المرافق العامّة. (10 آذار ـ أنطونيو ماسييلو ـ غيتي)

قاد المايسترو ميت هامموري «اوركسترا دانوبيا» من دون جمهور في «أكاديمية فرانز ليسْت للموسيقى» في بودابست، هنغاريا. (13 آذار ـ بيرنادت سابو ــ رويترز)